جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة قطاع الشريعة والقانون

مجلة علمية سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

جامعة الأزهر

العدد الخامس عشر

٢٠٢٤/٢٠٢٣م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة قطاع الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة -الدراسة - شارع جوهر القائد

ت: ٠٢ ٢٥١٠٧٦٨٧

فاكس: ٠٢ ٢٥١٠٧٧٣٨

البريد الالكتروني

Journal.sha.law@azhar.edu.eg

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

رقم الإيـــداع

١٨٠٥٣ / ٢٠٢٤

الترقيم الدولي للنشر

ISSN: 2636–2570

الترقيم الدولي الإلكتروني

ISSN: 2805-329X

الموقع الإلكتروني

https://jssl.journals.ekb.eg

برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الديمقراطية في ضوء مؤشر الإيكونوميست

دراسة تحليلية تطبيقية على تجربة دولة جنوب إفريقيا

إعداد

د. كاميليا صلاح الدين عبد الله كمال

مدرس بقسم القانون العام بكلية الحقوق - جامعة أسوان

برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الديمقراطية في ضوء مؤشر الإيكونوميست "دراسة تحليلية تطبيقية على تجربة دولة جنوب إفريقيا"

كاميليا صلاح الدين عبدالله كمال
قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أسوان، جمهورية مصر العربية.
البريد الالكتروني: camelia_camal@hotmail.com

ملخص البحث:

ساهم برنامج قانون الشارع في تعزيز الديمقراطية وتسريع وتيره التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا لقدرته على التغلغل إلى القاعدة العريضة من أفراد المجتمع ونشر الوعي القانوني فيما بينهم، لهذا كان من الجدير بالاهتمام القيام بتحليل برنامج قانون الشارع في دولة جنوب إفريقيا، من واقع مؤلف "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" وهو الإصدار القانوني الأخير للبرنامج، وفقا للمعايير المنصوص عليها بمؤشر مجلة الإيكونوميست لقياس الديمقراطية، لمعرفة مدى توافق مفردات هذا المؤلف مع تلك المعايير. تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على دور برنامج قانون الشارع في نجاح التجربة الديمقراطية بدولة جنوب إفريقيا، وعلى توافق الإصدار الأخير لهذا البرنامج في دولة جنوب إفريقيا - وهو مؤلف "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع"- مع معايير مؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية، مما يفسح المجال لاعتباره نموذج يحتذى به من قبل سائر الدول التي ترغب في تعزيز الديمقراطية لديها. باستخدام المنهجية الوصفية والتحليلية المقارنة نتناول دراسة دور برنامج قانون الشارع في التحول الديمقراطي بدولة جنوب إفريقيا، ومدى فعالية الإصدار الأخير لمؤلف برنامج قانون الشارع في دولة جنوب إفريقيا، والذي يحمل عنوان: " قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" والصادر في ٢٠١٧، في ضوء مؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية. تؤدي النتائج إلى الاستفادة من تجربة دولة جنوب أفريقيا في تطبيق برنامج قانون الشارع مستقبلا من قبل الدول التي تسعي للنهوض بمجتمعاتها نحو الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: قانون الشارع، الديمقراطية، مؤشر الإكونوميست، الانتخابات، الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، الحريات المدنية.

.

The Street Law Program as a Democracy Promotion Mechanism in Light of the Economist's Index

"An applied analytical study on the experience of South Africa"

Camelia Salah Eldin Abdulla Camal
Department of Public Law, College of Law, Aswan University, Aswan City, Arab Republic of Egypt.
E-mail : camelia_camal@hotmail.com

Abstract:

The Street Law Program contributed to promote democracy and accelerate the democratic transition in South Africa due to its ability to penetrate into the broad base of society members and spread legal awareness among them. Therefore, it was worthwhile to analyze the street law program in the state of South Africa, through the titled book: "Street Law: Democracy for All ", as the latest legal version of the program, according to the Economist Democracy Index criteria, to determine the extent to which this book's vocabulary matches those criteria. The aim of this research is to shed light on the role of the Street Law program in the success of South Africa's democratic experience, and the compatibility of the latest edition of this program in South Africa - the book: "Street Law: Democracy for All" - with the criteria of the Economist's Index for measuring democracy, thus allowing it to be seen as a role model by other countries wishing to promote their democracy. By using descriptive and comparative analytical methodology, the role of the Street Law Program in the democratization of South Africa, and the effectiveness of the latest edition of the South African Street Law Program, entitled: "Street Law: Democracy for All", released in 2017 will be studied in light of the Economist's Index for Measuring Democracy. The results lead to benefiting from South Africa's experience in the future implementation of the Street Law Program by countries seeking to advance their communities towards democracy.

Keywords: Street Law, Democracy, Economist's Index, Elections, Government, Political Participation, Political Culture, Civil Liberties.

مقدمـــة

موضوع البحث وأهميته:

أصبح السعي نحو تحقيق الديمقراطية هو الغاية المأمولة لكافة المجتمعات في العصر الحديث، إلا أن وتيرة المضي قدما في سبيل تحقيق تلك الغاية لا تسير على نسق واحد فيما بين تلك المجتمعات والتي تتراوح فيما بينها صعودا وهبوطا في سبيل تحقيق تلك الغاية نظرا لاختلاف المعطيات التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل مجتمع على حدة. فالانتصار لأفكار ومبادئ الديمقراطية كان السمة المميزة للقرن العشرين بصفة خاصة نظرا لارتباط هذه الأفكار بنشأة المنظمات الدولية والتي لم تنشأ سوي لاستقرار المجتمع الدولي ووقف الحروب عن طريق تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول، ومما لا شك في أن الدولة الغير مستقرة داخليا ينعكس عدم استقرارها على المجتمع الدولي لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية، كما أنها ستكون مطمعا لغيرها من الدول، الأمر الذي يساعد على نشوب النزاعات الدولية لذا كانت الأمم المتحدة وكافة المنظمات العاملة في الحقل الدولي حريصة على الاستقرار الداخلي ونشر مبادئ الديمقراطية بكافة الدول، بل وربط ما تقدمه من معونات للدول بدرجة تحقيقها لمستويات مقبولة من الديمقراطية.[1] وقد ذهب الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية إلى: "إن المبادئ الديمقراطية تسري في خطة التنمية المستدامة كخيط ذهبي يتخلل جميع عناصرها، من إتاحة الفرص أمام الجميع للاستفادة من المنافع العامة والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، فضلا عن أماكن العيش الآمنة وفرص العمل الكريم للجميع [.....] وإن ثمة معادلة دينامية مهمة تظهرها أهداف التنمية المستدامة وهي أن الحكم الديمقراطي يحسن نوعية حياة الناس كافة، ومن المرجح أن تترسخ دعائم التنمية البشرية إذا أُعطي الناس

(1) Valentyna Goshovska, Iurii Kisiel, Lyudmyla Lukina, Olga Gorulko, & Ihor Nehulevskyi, Development of Democratic Values as a Basis for the Consolidation of Modern Ukrainian Society, Amazonia Investiga, vol. 11, issue 57, September 2022, p222. Available on the website: https://2u.pw/R6gNooe (last accessed 1 December 2023) .

دورا حقيقيا في صوغ الطريقة التي يُحكمون بها وأتيحت لهم فرصة لاقتسام ثمار التقدم."[٢]

وحتى تستقيم الديمقراطية في مجتمع ما يجب أن تكون قرينة وعي أفراد هذا المجتمع بماهية الدولة ونظام الحكم فيها ومؤسساتها وكل ما يتعلق بها من قواعد وأحكام مرتبطة بتداول السلطة وكيفية محاسبتها عند ارتكاب أية مخالفة وغيرها من الأحكام العامة، وما لهؤلاء الأفراد من حقوق بوصفهم مواطنين لدى هذه الدولة وما عليهم من واجبات. وللديمقراطية العديد من الآليات التي تعمل على تحقيقها والحفاظ عليها كالآليات المتعلقة بالعملية الانتخابية والتعددية، والآليات المتعلقة بالحريات، والآليات المتعلقة بأداء الحكومة، والآليات المتعلقة بالمشاركة ونشر الثقافة السياسية الديمقراطية.

وهنا يأتي دور الجامعة في أداء رسالة التنوير ليس فقط على النطاق الأكاديمي، بل أيضا في نطاق خدمة المجتمع من خلال ربط الواقع النظري بالواقع العملي والوقوف على الاحتياج الفعلي لأفراد المجتمع والقيام برفع وعيهم من خلال برامج أعدت خصيصا لهذا الغرض. ومما لا شك فيه أن برنامج قانون الشارع هو من أنجح البرامج التي بدأت في الولايات المتحدة الأميركية ومنها إلى العديد من دول العالم، وكانت أول محطة للبرنامج خارج الولايات المتحدة الأميركية هي دولة جنوب إفريقيا والتي كانت تعاني من سياسة الفصل العنصري. حيث يهدف برنامج قانون الشارع إلى إحداث التغيير الإيجابي في المجتمع والعالم أجمع من خلال مواجهة ما يعانيه المجتمع من الافتقار الشديد إلى المعارف والمهارات القانونية والمدنية اللازمة لحل مشكلاته والمشاركة بصورة فعالة في الحياة العامة،[٣] ذلك أنه لتحقيق عالم عادل يجب على عامة أفراد المجتمع معرفة كيفية عمل الحكومة وتطبيق القانون، وكيفية الدفاع بفعالية عن أنفسهم والآخرين والاعتراف بأهمية

(٢) الأمم المتحدة، الأمين العام: المبادئ الديمقراطية في جوهر خطة التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠، أخبار الأمم المتحدة، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، موقع الاسترجاع: https://rb.gy/phsauk في (١ ديسمبر ٢٠٢٣)

(3) Street Law, Inc., who-we-are: about, Available on the website: https://2u.pw/Ykh652o (last accessed 1 December 2023) .

دورهم كمشاركين أساسيين في الحياة العامة، حيث يقوم برنامج قانون الشارع بتطوير برامج مبتكرة وتوفير التدريب والأدوات والموارد اللازمة حتى يتمكن أفراد المجتمع من تعزيز التغيير من خلال تقديم المعرفة والمهارات والتحفيز الذي يؤدي إلى التمكين المدني والسياسي لهم.(٤)

وقد بدأ برنامج قانون الشارع في عام ١٩٧٢، حيث قام طلاب القانون بجامعة جورج تاونGeorgetown University بمقاطعة كولومبيا District of Columbia بالولايات المتحدة الأميركية بتطوير برنامج تدريبي لتنمية وعي طلاب المدارس الثانوية بالمقاطعة حول ماهية القانون والنظام القانوني، وذلك في مدارس وودرو ويلسون Woodrow Wilson والمدارس الثانوية الشرقية Eastern High Schools، ونظرا للطبيعة العملية لهذا البرنامج أطلق عليه طلاب المدارس الثانوية اسم "قانون الشارع". وقد حققت دروس ذلك البرنامج نجاحا ملحوظا مما شجع طلاب القانون السالف ذكرهم إلى تأسيس حركة لتعليم المواطنين العاديين أساسيات المعارف حول القانون والحكومة باستخدام أساليب التدريس التفاعلية التي تركز على المتعلم، والتي أعقبها إنشاء مؤسسة قانون الشارع والتي كانت رائدة في هذا المجال، حيث قامت بنشر التجربة التي قام بها طلاب القانون بالتدريس في المدارس والتجمعات المختلفة وتم اعتمادها من قبل ٢٠٠ كلية حقوق حول العالم.(٥)

وكما نجح برنامج قانون الشارع في ربوع الولايات المتحدة الأميركية، كان له الفضل في الانتقال بدولة جنوب إفريقيا من دولة تنتهج سياسة الفصل العنصري، وهوما أوقع عليها عقوبات دولية بسبب تلك السياسة، إلى دولة تخطو خطوات عملاقة يحتذى بها في مجال الديمقراطية في قارة إفريقيا، بل إنها من بين الدول التي حظيت بترتيب متقدم دوليا وعلى مستوى القارة فيما يتعلق بمؤشر مجلة الإيكونوميست لقياس الديمقراطية، لذا كان من الجدير بالاهتمام القيام بتحليل برنامج قانون الشارع في دولة جنوب إفريقيا، من واقع مؤلف "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" وهو الإصدار القانوني الأخير للبرنامج، وفقا للمعايير

(4) Ibid.

(5) Ibid.

المنصوص عليها بمؤشر مجلة الإيكونوميست لقياس الديمقراطية، لمعرفة مدى توافق مفردات هذا المؤلف مع تلك المعايير، وذلك تمهيدا للاستفادة من تجربة دولة جنوب أفريقيا في تطبيق برنامج قانون الشارع مستقبلا من قبل الدول التي تسعي للنهوض بمجتمعاتها نحو الديمقراطية، وخاصة وأن برنامج قانون الشارع بدولة جنوب إفريقيا قد أتاح نسخة كتاب "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" في إصداره الأخير على الشبكة العنكبوتية، ليكون بمثابة خارطة طريق يمكن الاستفادة بها من قبل الدول التي تسعي لتحقيق الديمقراطية في مجتمعاتها.

إشكالية البحث:

تتناول إشكالية البحث دراسة مدى توافق برنامج قانون الشارع في دولة جنوب إفريقيا في آخر إصدار له من واقع مؤلف "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" في طبعته الثانية الصادرة في ٢٠١٧ مع معايير مؤشر مجلة الإيكونوميست لقياس الديمقراطية، وذلك بغية الأخذ بتجربة برنامج قانون الشارع في دولة جنوب إفريقيا كنموذج يحتذى به فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية من قبل الدول الأخرى وذلك بغية الوصول إلى أفضل الممارسات التي تؤدي إلى نجاح التجربة الديمقراطية.

منهجية البحث:

في سبيل الإجابة على هذه التساؤلات يتم إتباع المنهجية الوصفية والتحليلية المقارنة في دراسة دور برنامج قانون الشارع في التحول الديمقراطي بدولة جنوب إفريقيا، ومدى فعالية الإصدار الأخير لبرنامج قانون الشارع في دولة جنوب إفريقيا " قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" في ٢٠١٧ في ضوء مؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية، وهو ما يتطلب بيان فعالية برنامج قانون الشارع في ضوء كل من: المعايير المؤسسية لمؤشر الإيكونوميست وهما معياري العملية الانتخابية والتعددية؛ والمعايير الموضوعية لمؤشر الإيكونوميست وهي معايير المشاركة السياسية، والثقافة السياسية الديمقراطية، والحريات المدنية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على دور برنامج قانون الشارع في نجاح

التجربة الديمقراطية بدولة جنوب إفريقيا، وعلى توافق الإصدار الأخير لهذا البرنامج في دولة جنوب إفريقيا - وهو مؤلف "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع"- مع معايير مؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية، مما يفسح المجال لاعتباره نموذج يحتذى به من قبل سائر الدول التي ترغب في تعزيز الديمقراطية لديها، وهو ما من شأنه إبراز دور الجامعات بصفة عامة وكليات الحقوق على وجه الخصوص في بناء وتنمية المجتمع من خلال نشر الوعي القانوني لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال برامجها التعليمية المستحدثة وهو ما يثري ويعزز استقرار المجتمع والتحام الشعب بقيادته على أساس من الوعي والمعرفة في عالم تتلاطم فيه الأزمات والفتن بشتى أنواعها والتي تجد في جهل الشعوب مرتعا خصبا لها.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات موضوع برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الوعي المجتمعي بالديمقراطية، من خلال استعراض تاريخ تجربة قانون الشارع في تعزيز الديمقراطية في دولة جنوب إفريقيا، حيث استعرضت تاريخ ونشأة وتطور وانتشار برنامج قانون الشارع وصولا إلى جنوب إفريقيا في مرحلة الفصل العنصري والجهود المبذولة حتى بلوغ مرحلة الحكم الديمقراطي. ففي هذا المضمار نجد دراسة David Jan McQuoid-Mason[٦] بعنوان: " The Genesis of Street Law in South Africa" "نشأة قانون الشارع في جنوب أفريقيا" في ٢٠١٧؛ ودراسة[٧] Frances Ridout بعنوان: " Review of Street Law: Democracy for All - Learner's Manual" "مراجعة قانون الشارع: الديمقراطية للجميع - دليل المتعلم" في ٢٠١٨؛ ودراسة Lee Arbetman[٨] بعنوان: " Street Law, Inc.:

(6) David Jan McQuoid-Mason, The Genesis of Street Law in South Africa, International Journal of Public Legal Education, vol. 1, no1, October 2017. Available on the website: https://2u.pw/6Wf13Ey (last accessed 1 December 2023) .

(7) Frances Ridout, Review of Street Law: Democracy for All - Learner's Manual, International Journal of Public Legal Education, vol. 2, no 1, 2018. Available on the website: https://2u.pw/XXlmSFe (last accessed 1 December 2023) .

(8) Lee Arbetman, Street Law, Inc.: Context, History and Future, International Journal =

Context, History and Future "مؤسسة قانون الشارع: السياق والتاريخ والمستقبل" في ٢٠١٨. ويأتي هذا البحث استكمالا لهذه الدراسات وكمرحلة تالية لها حيث يتناول تقييم دور برنامج قانون الشارع في تعزيز الديمقراطية بدولة جنوب إفريقيا من خلال تقييم مؤلف البرنامج "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" في ضوء مؤشرالإكونوميست لقياس الديمقراطية وبيان مدى توافقه ومعايير هذا المؤشر من عدمه.

خطة البحث:

في هذا البحث يتم تناول موضوع: "برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الديمقراطية في ضوء مؤشر الإيكونوميست: دراسة تحليلية تطبيقية على تجربة دولة جنوب إفريقيا"، في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الديمقراطية.

المبحث الثاني: تطبيق برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الديمقراطية: تجربة دولة جنوب إفريقيا.

المبحث الثالث: فعالية برنامج قانون الشارع في تجربة دولة جنوب إفريقيا في ضوء مؤشر الإيكونوميست.

=

of Public Legal Education 2, no1, June 2018. Available on the website: 10.19164/ijple.v2i1.705 (last accessed 1 December 2023) .

المبحث الأول
المفاهيم الأساسية حول برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الديمقراطية

تمهيد وتقسيم:

يهدف برنامج قانون الشارعStreet Law إلى إحداث التغيير الإيجابي في المجتمع من خلال مواجهة ما يعانيه ذلك المجتمع بفئاته المختلفة من افتقار شديد إلى المعارف والمهارات القانونية اللازمة لحل مشكلاته والمشاركة بصورة فعالة في الحياة العامة، وهو ما يحدو بنا إلى بيان ماهية برنامج قانون الشارع وكيفية نشأته وتطوره التاريخي.

وفيما يلي سيتم تناول ماهية برنامج قانون الشارع من حيث مفهومه ونشأته، وتطوره التاريخي سواء داخل حدود الولايات المتحدة الأميركية أو خارج هذه الحدود وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية برنامج قانون الشارع.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لبرنامج قانون الشارع.

المطلب الأول
ماهية برنامج قانون الشارع

تمهيد وتقسيم:

يعمل برنامج قانون الشارع على تثقيف وتمكين وتطوير طلاب المدارس الثانوية، وفئات المجتمع المختلفة من الناحية القانونية، وهو ما من شأنه تحقيق عالم يتمتع فيه الجميع بالمعرفة والقوة لتشكيل مجتمع أكثر عدلا وإنصافا،[٩] الأمر الذي يتطلب الوقوف على بيان المقصود بذلك البرنامج وكيفية نشأته.

وفيما يلي سيتم تناول مفهوم برنامج قانون الشارع ونشأته على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم برنامج قانون الشارع

الفرع الثاني: نشأة برنامج قانون الشارع

الفرع الأول:مفهوم برنامج قانون الشارع

قانون الشارع هو برنامج قانوني تعليمي يسمح لطلاب القانون بتوعية أفراد المجتمع بحقوقهم وسبل حمايتها أثناء ممارستهم لحياتهم اليومية في كافة مناحي الحياة كالبيع والشراء والزواج والطلاق؛ وتوعيتهم كذلك بأنظمة العدالة الجنائية القضائية عند ارتكاب أي فعل مجرم قانونا أو عند الوقوع كضحية لأي فعل إجرامي؛ وذلك حتى يعي هؤلاء الأفراد ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات وكيفية اقتضائهم لحقوقهم وأداء ما عليهم من واجبات. فقانون الشارع هو في الأساس شكل من أشكال المحاماة الاجتماعية. وتهدف عملية التفاعل بين طالب القانون وأفراد المجتمع بفئاته المختلفة إلى إقامة صلة وثيقة بينه وبين المجتمع المحيط به بحيث يتمكن من فهم مشاكله بما يمكنه من المساهمة في حلها.[١٠]

(9) Seán G. Arthurs, Street Law: Creating Tomorrow's Citizens Today, Lewis & Clark Law Review, vol. 19:4, 2015, p 943.

(10) Muhammad Imran Ali, The Role of Street Law in Preventing Child Sexual Abuse in Indo-Pak-Lessons from South Africa, Nirma University Law Journal, vol. 9, issue 1, December 2019, p120:122. Seán G. Arthurs, op. cit., p 943. Street Law, Inc., =

ويعتمد برنامج قانون الشارع على مجموعة واسعة من الأنشطة التعليمية مثل تمثيل الأدوار، والمحاكاة، والمناقشات، والعمل في مجموعات صغيرة، واستطلاعات الرأي، والمناظرات، ومعالجة الجوانب العملية للقانون بأسلوب التفكير الناقد، وغيرها من الأساليب الحديثة للتعليم والتعلم. حيث يقوم برنامج قانون الشارع بتدريب طلاب القانون من خلال زيارة المدارس والتجمعات المختلفة للمواطنين والعمل على تعليمهم المواضيع القانونية المعدة مسبقا، وهوما يساعد الطلاب على فهم احتياجات المواطنين وطموحاتهم القانونية بشكل أفضل، وهو ما يعود بالنفع على صقل نموهم الفكري في المجال القانوني.(١١)

ويصنف برنامج قانون الشارع في مصفوفة المقررات الدراسية القانونية بكليات الحقوق ضمن نطاق العيادات القانونية والتدريبات العملية، والتي توفر العديد من الفرص للتطوير المهني والفكري لطلاب القانون، بصورة تجعل برنامج قانون الشارع أكثر شمولا وإبداعا من طرق وأساليب التعليم القانوني التقليدي. حيث تمارس الجوانب العملية لمهنة المحاماة بصورة فعالة من خلال تلك العيادات القانونية، بما يعود بالفائدة على كل من طالب القانون والمتدرب حيث يتلمسا سويا على أرض الواقع العملي دور وهدف كل من القانون ومهنة المحاماة في المجتمع.(١٢)

وتتطلب طبيعة برنامج قانون الشارع تفاعلا عميقا بين نقابة المحامين وكليات الحقوق، حيث يتم الدمج بين الخبرة العملية التي تمثلها نقابة المحامين مع الروح الأكاديمية التي تمثلها كليات الحقوق عند تقديم التدريبات العملية للبرنامج، والتي لا يمكن أن تؤتي ثمارها دون الاستعانة بذوي الخبرة المهنية للاستفادة من تعدد الأفكار والممارسات والأخلاقيات اللازمة للعمل القانوني، لذلك يتعين على كليات الحقوق الاستعانة بجانب الأساتذة الأكاديميين بمهنيين من خلفيات مختلفة، ليكون طلاب القانون على دراية بكل ما هو حديث ومعاصر في سوق العمل، وذلك فيما يتعلق بمواضيع التجارة والاقتصاد والثقافة القانونية وغيرها. وهنا تبرز أهمية برنامج قانون الشارع حيث يعمل على تحسين تعليم طلاب القانون وتطويرهم

=

who-we-are: about, op. cit.

(11) Ibid., Muhammad Imran Ali, op. cit., p120:122. Seán G. Arthurs, op. cit., p 943.

(12) Muhammad Imran Ali, op. cit., p126.

مهنيا، من خلال خروج الطلاب بأنفسهم إلى سوق العمل لاكتساب مهاراته والوقوف على واقعه وخدمة المجتمع عبر تثقيف وتدريب فئاته المختلفة.

ويحكم برنامج قانون الشارع مبدأ أساسي مؤداه: "أن التدريس هو أفضل طريقة للتعلم"؛ حيث يقدم برنامج قانون الشارع لطلاب القانون فرصة إثراء تعليمهم القانوني من خلال مساهمتهم في تعليم وتثقيف فئات المجتمع المختلفة. فمن خلال برنامج متكامل من الأنشطة الميدانية والندوات المكثفة والتي يتم تصميمها والإشراف عليها بعناية، يحقق برنامج قانون الشارع الأهداف التالية:

١. تعليم طلاب القانون من خلال التطبيق العملي للمفاهيم القانونية؛ ومساعدتهم على اكتساب المعرفة العملية بالقانون، والقدرة على التعبير عن أفكارهم بطلاقة وثقة، والإلمام بالمهارات التحليلية والتنظيمية والقيادية، وأخلاقيات العمل القانوني والحس السليم لدور المحامي.

٢. صقل المهارات القانونية لطلاب القانون من خلال التواصل المستمر مع فئات المجتمع المختلفة، والعمل على تنظيم أفكارهم للإجابة على الأسئلة والاستفسارات القانونية المختلفة، والتدريب على كيفية صياغة الحجج القانونية.

٣. معرفة وتقدير دور المحاماة في المجتمع ومسئوليتها حياله.

٤. توعية طلاب القانون بالمشاكل القانونية للمجتمع بفئاته المختلفة وبصفة خاصة فئة الشباب وأسباب تلك المشاكل وطرق حلها.

٥. ممارسة إدارة الوقت والتخطيط من خلال تخطيط الدروس وإدارتها.

٦. إعداد طلاب القانون الإعداد الجيد تمهيدا لاجتياز اختبارات نقابة المحامين.

٧. تحقيق أهداف برنامج قانون الشوارع بنشر الوعي القانوني لدى فئات المجتمع المختلفة.[١٣]

الفرع الثاني: نشأة برنامج قانون الشارع

إن ظهور برنامج قانون الشوارع في أوائل السبعينيات بالولايات المتحدة

(13) Ibid., p130:131.

الأميركية كان نتيجة حتمية للرغبة في التخلص من أثار الاضطرابات الاجتماعية التي حدثت بمناسبة صدور العديد من الأحكام بشأن إلغاء الفصل العنصري في المدارس من قبل المحكمة العليا الأميركية عام ١٩٥٤ وما اعقب ذلك من تدخل الكونجرس الأميركي لإصدار تشريعات هامة وبعيدة المدى بشأن الحقوق المدنية في الأعوام ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٨، وقد قدمت هذه القوانين وقرارات المحاكم مجتمعة للشعب الأمريكي العديد من القواعد التي تستهدف تثقيفهم قانونا في شئون حياتهم اليومية.(١٤)

وتأسس برنامج قانون الشارع Street Law لأول مرة في الولايات المتحدة الأميركية على يد إدوارد أوبراينEdward O'Brien، وعدد من طلاب قانون في مركز القانون بجامعة جورج تاون Georgetown University في عام ١٩٧٢، حيث تم إنشاؤه في فترة الاضطرابات الاجتماعية بالولايات المتحدة الأميركية آنذاك، بهدف محاولة التأثير على المجتمع من خلال استهداف الطلاب الفاشلين وذلك عبر تطوير منهج القانون العملي بصورة تمكن طلاب القانون من تدريسه، حيث قامت مجموعة من طلاب القانون بتطوير سلسلة من دروس القانون العملي لاستخدامها مع طلاب المدارس الثانوية العامة في العاصمة الأميركية واشنطن، وقد أدرك فريق العمل بجامعة جورج تاون أن المواطنين العاديين - وليس المحامين فقط - يحتاجون إلى فهم القانون العملي بصورة أساسية تمكنهم من تحمل مسئولياتهم. وقام أربعة من طلاب القانون بتطبيق الفكرة في مدرستين ثانويتين محليتين في الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٣ في مقاطعة كولومبيا بواشنطن العاصمة، حيث قامت هذه المجموعة من كلية جورج تاون للقانون بصياغة أول دروس قانون الشارع، والتي غطت الجوانب العملية للقانون الجنائي، وقضاء الأحداث، وقانون حماية المستهلك، وقانون الأسرة، وقانون الإسكان، والحقوق والحريات الفردية. وقد لاقت هذه الدروس رواجا واستجابة لدى طلاب المدارس الثانوية نظرا لطبيعتها العملية، حيث أطلق طلاب المدارس الثانوية على هذه الدروس اسم "قانون الشارع

(14) Street Law, Inc., who-we-are: about, op. cit. Lee Arbetman, op. cit, p 5:6. Available on the website: 10.19164/ijple.v2i1.705 (last accessed 1 December 2023) . Seán G. Arthurs, op. cit, p 943:944.

Street Law"، وقد توج برنامج قانون الشارع Street Law بمحاكمة صورية أقيمت في قاعة المحكمة الصورية بمركز جورج تاون للقانون، حيث تم تدريب طلاب المدارس الثانوية على لعب أدوار المحامين والشهود، وقد أدى نجاح تلك المحاكمة الصورية إلى إنشاء مسابقة وطنية قوية للمحاكمة الصورية للمدارس الثانوية في الولايات المتحدة الأميركية. لذلك لم يُكتفي بتدريس برنامج قانون الشارع في المدارس الثانوية فحسب، وإنما امتد نطاق تطبيق البرنامج ليشمل فئات المجتمع المحلي المختلفة. ونتيجة لنجاح برنامج قانون الشارع Street Lawبجامعة جورج تاون فسرعان ما تطور ليصبح برنامجا قوميا في الولايات المتحدة الأميركية، كما امتدت التجربة إلى أغلب أنحاء العالم حيث يتم تدريس القوانين الهامة في حياة الأفراد اليومية بغرض تعليم المواطنين المفاهيم والمبادئ الأساسية للقانون والسياسة العامة.[١٥]

(15) Patricia Grande Montana, Lessons from the Carnegie and Best Practices Reports: A Look at the Street Law Program as a Model for Teaching Professional Skills, St. John's Legal Studies Research Paper no. 08-0157, Journal of Practical and Clinical Law, vol. 11, no. 2, 2009, p. 4. Lee Arbetman, op. cit., p 3: s.

المطلب الثاني
التطور التاريخي لبرنامج قانون الشارع

تمهيد وتقسيم:

يعد برنامج قانون الشارع عنصرا حاسما في سبيل إقامة عالم عادل ومنصف، وقد نشأ البرنامج في جامعة جورج تاون وامتد نطاق تطبيقه عقب نجاحه إلى جميع أنحاء الولايات المتحدة الأميركية، ومنها إلى أغلب دول العالم.

وفيما يلي سيتم تناول تطور برنامج قانون الشارع على الصعيد الداخلي لحدود الولايات المتحدة الأميركية وعلى الصعيد الدولي، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: التطور الداخلي لبرنامج قانون الشارع.

الفرع الثاني: التطور الدولي لبرنامج قانون الشارع.

الفرع الأول:التطور الداخلي لبرنامج قانون الشارع

شهدت الولايات المتحدة الأميركية توسعا كبيرا لبرنامج قانون الشارع عقب نجاحه في جامعة جورج تاون، فنجد أنه في السبعينيات، تم إعداد برنامج لقانون الشارع موجه لنزلاء السجون بالإضافة إلى ضباط السجون اللذين أعربوا عن رغبتهم في الاستفادة من البرنامج. كما توسع نطاق تطبيق برنامج قانون الشارع ليشمل نظام قضاء الأحداث، حيث تم توجيه البرنامج الجديد إلى فئة الشباب الماثلين أمام القضاء لمحاكمتهم، ليتمكنوا من فهم ما يحدث لهم في المحكمة بالإضافة إلى تعلم بعض الأساسيات القانونية، ولتحفيز الشباب على التعلم كان يتم إسقاط التهم بالنسبة لهم إذا ما نجحوا في دورة برنامج قانون الشارع المعدة لهم، وعلى الرغم من أن هذا البرنامج بدأ مع الفئة العمرية للأحداث المتهمين بارتكاب أفعال إجرامية غير عنيفة، إلا أنه قد تم توسيع نطاق تطبيقه لاحقًا ليشمل الأحداث المتهمين بجرائم الأسلحة. ومن ثم عزز برنامج قانون الشارع Street Law استخدام استراتيجيات التدريس التمكينية في أنظمة قضاء الأحداث على المستوى الوطني، وأصبحت دروس Street Law جزءًا من خدمات المراقبة في العديد من الولايات الأميركية، حيث وجد أن معدل العودة إلى الإجرام بالنسبة للشباب الذين

أكملوا البرنامج أقل بكثير من الشباب الآخرين الذين هم في وضع مماثل ولكن لم يشاركوا في برنامج قانون الشارع Street Law.[١٦]

أما في الثمانينات، ففي عام ١٩٨٦ قام برنامج قانون الشارع بالتعاون مع المجلس الوطني لمنع الجريمة، بتصميم برنامج خاص بالمراهقين والجريمة والمجتمع، وتم توجيهه لطلاب المدارس الإعدادية حول العدالة الجنائية وقضاء الأحداث وكيفية تجنب جرائم العنف وتعاطي المخدرات وإساءة معاملة الأطفال واغتصاب الأقارب والسرقة من المتاجر، حيث تم تطوير وتنفيذ مجموعة واسعة من مشاريع منع الجريمة.[١٧]

وأعتبر برنامج قانون الشارع منذ إنشائه في أوائل السبعينيات وحتى عام ١٩٩٨، مشروعا لاتحاد جامعات العاصمة واشنطن، حيث كان لدى البرنامج خلال تلك الفترة لجنة استشارية وطنية بارزة، وكان العديد من رؤساء اللجنة رؤساء سابقين لنقابة المحامين الأميركية. إلى أن أنشئت مؤسسة قانون الشارع Street Law, Inc. في ١٩٩٨ كمؤسسة عالمية غير حزبية وغير هادفة للربح، وهي مؤسسة معفاة من الضرائب ومسجلة في الولايات المتحدة الأميركية ولها مجلس إدارة، وتعمل على خلق عالم يتمتع فيه الجميع بالمعرفة والقوة لتكوين مجتمع أكثر عدلا وإنصافا، وذلك من خلال تعزيز التعليم المدني والقانوني من خلال تطوير البرامج والمواد التعليمية المعدة لذلك في صورة كتب موجهة، لتمكين جميع أفراد المجتمع من تغيير عالمهم بشكل إيجابي، مع الحفاظ على قيم الشجاعة والنزاهة.[١٨] ولا تنفرد مؤسسة قانون الشارع بالعمل وحدها بل تنفذ برنامجها بالتعاون مع كل من: المهنيين القانونيين وكليات الحقوق، وضباط الشرطة، ومعلمو الفصول الدراسية، ومدراء المدارس، ومنظمات المجتمع المدني، والنشطاء الشعبيين، ووكالات الخدمة

(16) Street Law, Inc., who-we-are: about, op. cithttps://streetlaw.org/who-we-are/about/history/. Lee Arbetman, op. cit., p 6: s.

(17) https://streetlaw.org/who-we-are/about/history/ Ibid., p 15: s. Street Law, Inc., who-we-are: about, op. cit.

(18) Ibid.

الاجتماعية، والمحاكم، وبرامج قضاء الأحداث.[١٩]

كانت فترة التسعينيات عقدا حاسما بالنسبة لبرنامج قانون الشارع حيث تم تطوير مناهج جديدة والتطور نحو برامج دولية جديدة على النحو التالي:

فمن ناحية تطوير المناهج الجديدة: شهدت تلك الفترة توسع في المقررات الاختيارية للدراسات الاجتماعية في المدارس الثانوية التي ركزت على القانون، والتي استخدمت غالبيتها كتاب "قانون الشارع" كمقرر لها، فبعد نشر الطبعة الأولى من كتاب قانون الشارع في عام ١٩٧٥، صدرت طبعات لاحقة له.

كما كان من أولويات البرنامج على مدار العقد، معالجة المعاملة الضعيفة للمحكمة العليا الأمريكية وقضاياها في الكتب المدرسية التي تناولت موضوعات التاريخ والحكومة والتربية المدنية في المدارس الثانوية، حيث يستجيب طلاب المدارس الثانوية بحماس للدراسة العملية المرتبطة بالقضايا الواقعية لأشخاص حقيقيين، لذلك تعاونت مؤسسة قانون الشارع Street Law مع الجمعية التاريخية للمحكمة العليا لتطوير معهد صيفي للمعلمين لمساعدتهم على توسيع وتحسين معارفهم حول المحكمة العليا ودورها في حياة الطلاب، والذي أعتبر أحد أهم برامج التطوير المهني الرائدة في البلاد لمعلمي الدراسات الاجتماعية في المدارس الثانوية؛ وقد أثمر هذا التعاون عن تطوير موقع LandmarkCases.org الشهير، والذي يوفر مواد تعليمية تعين المعلمين على تقديم معلومات بطريقة شيقة حول قضايا المحكمة التي غالبا ما تكون مطلوبة في مفردات محتوى الدراسات الاجتماعية بالولايات المتحدة الأميركية.

وفي عام ١٩٩٣، طورت مؤسسة قانون الشارع Street Law مجموعة من الأنشطة لتعليم حل المنازعات للشباب بعنوان **"يمكننا حلها!" " We Can Work It Out !"**، وقد تضمنت دروسا في الفصول الدراسية ومحاكاة لموضوع "الوساطة Mediation"حيث مارس الطلاب مهارات الوساطة الخاصة بهم، ثم تم تعديل هذه

(19) Ibid. Lee Arbetman, op. cit., p 18: s. Participedia, Case: Street Law's "Democracy for All", Available on the website: https://2u.pw/4Q0gV4N (last accessed 1 December 2023) .

الدروس لتقديمها لطلاب المدارس الابتدائية العليا في عام ١٩٩٨.

وكذلك قامت مؤسسة قانون الشارع Street Law بتطوير برنامج مبتكر لتعليم القانون للآباء الصغار في ١٩٩٥، ومن خلاله تم تناول موضوعات إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، وقانون الأسرة، والإعانات الحكومية، وحقوق ومسؤوليات المستأجرين؛ وقد تم تقديم هذا البرنامج من خلال مؤسسات الخدمة المجتمعية وبرامج تعليم الأبوة والأمومة بالمدارس.(٢٠)

وفي عام ٢٠١٣، بدأت مؤسسة Street Law العمل مع شريكها في عملية النشر دار ماكجرو-هيل للتعليم "McGraw-Hill Education"، للمشاركة في تأليف نسخة جديدة من كتاب حكومة الولايات المتحدة: **"ديمقراطيتنا " Our Democracy**؛ وهو كتاب مدرسي موجه للمرحلة الدراسية الثانوية، والمنشور في عام ٢٠١٦، ويضم أفضل ما جاء في أساليب تدريس قانون الشارع، وهو مصمم لمساعدة الطلاب على ممارسة الديمقراطية، وليس مجرد التعرف عليها. ويعد إكمال دورة تدريبية حكومية لبرنامج قانون الشارع سالف البيان أحد متطلبات التخرج من المدرسة الثانوية في معظم الولايات الأميركية.(٢١)

أما من ناحية التطور نحو برامج دولية جديدة: فكانت دولة جنوب إفريقيا هي أول محطة يرسو بها برنامج قانون الشارع على المستوى الدولي، وقد أدى نجاح برنامج قانون الشارع في جنوب أفريقيا إلى توسع البرنامج في أمريكا الوسطى والجنوبية، حيث تم إنشاء البرنامج في تشيلي، والإكوادور، وبوليفيا، وبنما.(٢٢)

الفرع الثاني:التطور الدولي لبرنامج قانون الشارع

أدى نجاح تجربة قانون الشارع داخل الولايات المتحدة الأميركية إلى تحولها

(20) Lee Arbetman, op. cit., p 18: s. Participedia, op. cit.

(21) Lee Arbetman, op. cit., p 25. Street Law, Inc., Street Law's History, Available on the website: https://n9.cl/hc0vy (last accessed 1 December 2023) .

(22) Lee Arbetman, op. cit., p 20. Participedia, op. cit. Street Law, Inc., Street Law's History, op. cit.

إلى العالمية في أكثر من ٤٠ بلد حول العالم، حيث أصبحت تجربة جامعة جورج تاون نموذج يحتذى به من قبل أكثر من ١٢٠ كلية حقوق على مستوى العالم. حيث امتد نطاق تطبيق تجربة برنامج قانون الشارع بدءا من مستوى المدارس الابتدائية Elementary Schools وصولا إلى كليات المجتمع المختلفة Community Colleges، ومن الفصول الدراسية المختلفة وصولا إلى مختلف الفئات المجتمعية.[٢٣]

وكانت جنوب إفريقيا هي أول محطة لبرنامج قانون الشارع على المستوى الدولي في عام ١٩٨٦، حين التقى البروفيسور ديفيد ماكويد ماسون David McQuoid- Mason، عميد كلية الحقوق بجامعة ناتال University of Natal في ديربان Durban بجنوب أفريقيا، مع المدير التنفيذي لمؤسسة Street Law, Inc. إد أوبراين Ed O'Brienلمناقشة بدء برنامج قانون الشارع Street Law في جنوب إفريقيا، وقد حصل البروفيسور ماكويد ماسون على التمويل وأحضر البروفيسور أوبراين إلى جنوب أفريقيا لمدة شهر لإدارة ورش العمل ومشاركة فلسفة البرنامج.[٢٤] وكان نجاح برنامج قانون الشارع في جنوب أفريقيا بمثابة بداية مرحلة التوسع والانتشار الدولي للبرنامج.

وبحلول التسعينيات أصبح مصطلح " قانون الشارع" واسع الانتشار على مستوى العالم، ففي عام ١٩٩٧ حصلت مؤسسة قانون الشارع على منحة دولية كبيرة من معهد المجتمع المفتوح Open Society Institute (مؤسسة سوروس Soros Foundation) لتوسيع تجربة قانون الشارع في سبعة عشر دولة أخري، بما في ذلك روسيا ودول أخرى في أوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا الوسطى، كما ساعدت المنظمات غير الحكومية في وضع مؤلفات مدرسية للقانون العملي وفقا لمنهجية قانون الشارع التي تركز على المتعلم في العديد من تلك البلدان.

وفي عام ١٩٩٩، أصبحت مؤسسة Street Law عضوا مؤسسا في التحالف العالمي لتعليم العدالة Global Alliance for Justice Education (GAJE) وهي مؤسسة عالمية ملتزمة بتحقيق العدالة من خلال التعليم، وتعمل على رعاية المؤتمرات العالمية التي تعقد كل سنتين والتي توفر فرص التواصل لمعلمي العدالة،

(23) Lee Arbetman, op. cit., p 3:5.

(24) Ibid, p 15.

بالإضافة إلى فرص التعرف على برامج قانون الشارع الجديدة والتي ترسخت في جميع أنحاء العالم.

وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتقديرا من وزارة التعليم الأمريكية The U.S. Department of Education لأهمية برنامج قانون الشارع في مختلف بيئات التعليم الدولية، فقد قامت بتمويل برنامجي: تبادل التعليم الديمقراطي Democracy Education Exchange Program، والتداول في الديمقراطية Deliberating in a Democracy، وهما برنامجان للشراكة بين كل من: برنامج قانون الشارع، ومؤسسة الحقوق الدستورية Constitutional Rights Foundation، ومؤسسة الحقوق الدستورية في شيكاغو Constitutional Rights Foundation Chicago، وعززت تلك البرامج الثقافة المدنية والمؤسسات الديمقراطية في الشرق، وأوروبا الوسطى، وأمريكا اللاتينية.

وفي عام ٢٠٠٤، اشتركت مؤسسة قانون الشارع مع مركز دراسة الإسلام والديمقراطية The Center for the Study of Islam and Democracy في إنشاء نسخة معدلة من مؤلف **"الديمقراطية للجميع Democracy for All"** تتضمن مقتطفات من القرآن الكريم لتوضيح مدى توافق الإسلام والديمقراطية. وقد أطلق على هذه النسخة اسم: "الإسلام والديمقراطية: نحو مواطنة فعالة Islam and Democracy: Toward Effective Citizenship"، والذي تم نشره باللغة العربية، في العديد من الدول كالمغرب، وتونس، والأردن.[٢٥]

وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، طورت مؤسسة Street Law شراكات واعدة مع منظمات تنمية دولية أكبر مما مكنها من تنفيذ برامجها الخاصة بالديمقراطية وسيادة القانون في سياق جهود بناء المجتمع المدني في كل من تركيا، وإندونيسيا، وهايتي، وأوكرانيا.

وفي عام ٢٠١٧، بدأت مؤسسة قانون الشارع مشروعا طموحا بالتعاون مع كل من: منظمة PACT وهي منظمة دولية غير ربحية تعمل فيما يقرب من ٤٠ دولة لبناء حلول للتنمية البشرية وتهدف إلى تحقيق مجتمعات مزدهرة ومرنة

(25) Ibid., p 23:24.

ومتفاعلة تقود تنميتها الخاصة، وكذلك اتحاد من المنظمات غير الحكومية الأوكرانية Consortium of Ukrainian NGOs لتطوير الأدوات التعليمية والخاصة بالثقافة المدنية، وتدريب المعلمين، وإعداد دورة في الثقافة المدنية للصف العاشر لطلاب المدارس الثانوية الأوكرانية.

إن برنامج قانون الشارع باعتباره عنصرا حاسما لإقامة عالم عادل ومنصف، مستمر في التطور والنمو دون توقف على المستويين الداخلي بالولايات المتحدة الأميركية والدولي حول العالم، حيث يملك القدرة على جذب فئات مجتمعية جديدة، ويكمن السر وراء ذلك في المحتوى العملي والمعد بصورة تمتاز بالبساطة والتميز وسهولة تعديلها لتتوافق مع الثقافة الخاصة بكل دولة على حدة، بالإضافة إلى طرق التدريس التفاعلية، والمشاركة المجتمعية في تقديم البرنامج حيث يضم أكاديميين ومهنيين متخصصين في شتي المجالات القانونية والتي تهم فئات المجتمع المختلفة.[٢٦]

(26) Ibid., p 26:27. Street Law, Inc., Street Law's History, op. cit.

المبحث الثاني
تطبيق برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الديمقراطية: تجربة دولة جنوب إفريقيا

تمهيد وتقسيم:

تقوم الديمقراطية على مجموعة من المبادئ التي تحد من سلطة الحكومة وتعزز الحقوق والحريات الفردية، والتي يتم ترسيخها وصقلها مع مرور الوقت. ومما لا شك فيه أن الوصول للديمقراطية يمر بمرحلة انتقالية يطلق عليها مصطلح التحول الديمقراطي باعتباره عملية تغيير سياسي تدفع النظام السياسي لأي مجتمع نحو نظام حكم يضمن المشاركة السياسية التنافسية السلمية في بيئة تضمن الحريات السياسية والمدنية،[٢٧] وقد شهدت قارة إفريقيا العديد من تجارب التحول الديمقراطي منها ما مر بسيناريوهات سيئة مثل الصومال وليبيريا وبوروندي ومنها ما مر بسيناريوهات ناجحة كبوتسوانا وجنوب إفريقيا.[٢٨] ولا يمكن غض الطرف عن دور برنامج قانون الشارع في تعزيز الديمقراطية بنشره الوعي القانوني بمفاهيم الديمقراطية ومبادئها بين فئات المجتمع المختلفة وهو ما ساعد على نجاح تجربة جنوب إفريقيا في التحول نحو الديمقراطية.

وفيما يلي سيتم تناول الديمقراطية من حيث تعريفها وصورها والمفاهيم المرتبطة بها والتي يعمل برنامج قانون الشارع على تعزيزها على نحو شامل، ثم نتناول بصورة تفصيلية دور هذا البرنامج في إنجاح التجربة الديمقراطية في دولة جنوب إفريقيا، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: برنامج قانون الشارع والديمقراطية.

المطلب الثاني: برنامج قانون الشارع وتعزيز الديمقراطية في دولة جنوب إفريقيا.

---

(27) S.W.R. de A. Samarasinghe, Democracy and Democratization in Developing Countries, Series on Democracy and Health, Development Studies Program, The American University & Institute for International Research Washington D.C. and International Centre for Ethnic Studies, Kandy, Sri Lanka, July 1994, p14.

(28) Marion E. Doro, Democratization in Africa: A Preliminary Assessment, USAID Bureau for Africa, Office of Sustainable Development, vol.5, no.2, Summer1996, p5

المطلب الأول
برنامج قانون الشارع والديمقراطية

تمهيد وتقسيم:

تعد الديمقراطية أفضل شكل من أشكال الحكم حيث تعزز إرادة الشعوب، فبموجبها يملك الشعب تقرير من يجب أن يحكمه بطريقة حرة ونزيهة،[٢٩] والسعي لتحقيق الديمقراطية يجب أن يرافقه القيام بنشر الوعي حول أهميتها ومبادئها وكيفية ممارستها والحفاظ عليها لدي كافة فئات المجتمع وبصفة خاصة في المجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية أو تلك المجتمعات التي مرت بفترات صراع أو أعمال عنف، حيث تمر تلك المجتمعات بمرحلة تسمي العدالة الانتقالية وفيها يتم علاج الأثار التي خلفتها تلك الفترات حتى تكتمل عملية التحول الديمقراطي لديها بصورة ثابتة ومستقرة. ولا يخفي دور برنامج قانون الشارع في نشر ذلك الوعي بالديمقراطية ومبادئها لدي فئات المجتمع المختلفة وهو ما يعمل على نجاح مرحلة العدالة الإنتقالية وثبات خطوات التحول الديمقراطي ومن ثم ترسيخ وتعزيز الديمقراطية ومبادئها لدي المجتمع.

وفيما يلي سيتم تناول تعريف الديمقراطية وصورها، وكذلك المفاهيم المرتبطة بها كالعدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية.

الفرع الثاني: المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية.

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية

تتعدد وتتنوع تعريفات الديمقراطية بحسب رؤية القائم بتعريفها، ويعود

(29) Mark Kingsley Chinonso, Elections and Democratic Consolidation in Nigeria: 2015 General Election in Perspective, Paper Presented at the Youth Forum for Good Governance and Election Support in Nigeria, At Prof. Dora Akunyili Center Women Development Center Awka, Anambra State, Nigeria, 5 th -6 th Oct. 2015, p 8.

أصل كلمة ديمقراطية إلى اللغة اليونانية حيث تتكون من مقطعين: " "Démos وتعني "شعب"، و"Cratos" وتعني "حكم" أو "سلطة" فهي باليونانية تعني حكم الشعب أو سلطة الشعب، وتلك هي أول صور الديمقراطية وهي ما يطلق عليه الديمقراطية المباشرة حيث يجتمع جميع أفراد الشعب لتقرير شئونهم بأنفسهم وظهر هذا النظام في مدينة أثينا اليونانية القديمة وهي موطن التسمية، إلا أن تلك الصورة من صور الديمقراطية غير واقعية حيث لم يشارك الرقيق في الحكم آنذاك لأنهم ليسوا جزءا من شعب الدولة، وقد عبر أفلاطون عن الديمقراطية حين ذهب إلى: "إن الإرادة المتحدة للمدنية هي مصدر السيادة"، كما ذهب أرسطو بشأنها إلى أن: "السلطة يجب أن تنبع من الجماعة وليس من شخص الحاكم، وان خير الحكومات هي الحكومة التي يسود فيها القانون"[٣٠] فالديمقراطية شكل من أشكال الدولة يميزها عن الأرستقراطية والدكتاتورية. ويعد تعريف أبراهام لنكولن للديمقراطية باعتبارها: "حكم الشعب بواسطة الشعب من أجل الشعب" هو أشهر تعريف للديمقراطية.[٣١] إلا أنه ليس التعريف الوحيد أو الأخير لها حيث لا يتوقف مفهوم الديمقراطية عن التطور والتنوع بالتوازي مع تطور المجتمعات وتعدد وتنوع احتياجاتها، حتى أصبحت الديمقراطية في عصرنا الحديث تعرف بأنها: "حكم الأغلبية وصون حقوق الأقلية"[٣٢]

وللديمقراطية عدة صور فيما يتعلق بعلاقة الشعب بالسلطة الممثلة له، وذلك على النحو التالي:

---

(٣٠) د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٢٢٧.

(31) Paula Becker, Jean-Aimé A. Raveloson, Qu'est-ce que La Démocratie ? Kmf-Cnoe & Nova Stella, la Friedrich-Ebert-Stiftung FES et la collaboration de Ketakandriana Rafitoson, Antananarivo, septembre 2008, p4.

د. أحمد الجربيع، النظرية الديمقراطية، وزارة الشئون السياسية والبرلمانية، مشروع دعم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الديمقراطية الأردنية والتنمية، المملكة الأردنية الهاشمية، د.ت.، ص٧.

(٣٢) وائل السواح، الديمقراطية، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠١٤، ص٢٣.

أولا: الديمقراطية المباشرة La démocratie directe

وفيها يحكم الشعب نفسه بنفسه، حيث يجتمع كافة مواطني الدولة في لقاءات عامة يتم فيها مناقشة كافة شئون الدولة، وقد شهدت أثينا قديما هذا النوع من الديمقراطية. ولا ينطبق هذا النظام إلا في الجماعات الصغيرة، ولا وجود لهذه الديمقراطية إلا في بعض المقاطعات السويسرية.(٣٣)

ثانيا: الديمقراطية النيابية Le Régime Représentatif

وفي هذا النوع من الديمقراطية يختار الشعب ممثليه الذين يعتبرون نوابا له، ويستقل النائب عن ناخبيه بمجرد اختياره حيث ينظم الدستور مركزه القانوني.

ثالثا: الديمقراطية شبه المباشرة Le démocratie Semi-directe

وينطوي هذا النوع من الديمقراطية على مزيج من الديمقراطية النيابية والمباشرة، ومن خلالها يملك الشعب ممارسة بعض سلطات الحكم ومراقبة نوابه عن طريق الاعتراض الشعبي، والاستفتاء الشعبي، والاقتراع الشعبي، والعزل أو الحل الشعبي على النحو التالي:

١. الاعتراض الشعبي Le veto populaire

وبموجب هذه الوسيلة يتولى البرلمان مهمة التشريع الذي لا يدخل حيز التنفيذ إلا بعد انقضاء فترة زمنية يسمح خلالها بالاعتراض عليه من قبل عدد معين من أفراد الشعب، فإذا تم الاعتراض عليه طرح للاستفتاء لتقرير مصيره فإن تم التصويت ضده أعتبر كأن لم يكن.

٢. الاستفتاء الشعبي Referendum

وبموجب هذه الوسيلة، والتي يشيع استخدامها في العصر الحديث، يعرض موضوع ما على الشعب لإبداء رأيه فيه. وتتنوع صور الاستفتاء: حيث يوجد الاستفتاء التشريعي على قانون معين، والاستفتاء الدستوري على كل أو بعض نصوص الدستور، والاستفتاء السياسي على أي موضوع من الموضوعات السياسية، والاستفتاء الشخصي لتقرير صلاحية شخص معين لتولي منصب سياسي من عدمه.

(٣٣) د. أحمد الجربيع، مرجع سابق، ص ١٨.

وقد يكون الاستفتاء إجباريا بموجب نص الدستور أو اختياريا وفقا للسلطة التقديرية لرئيس الدولة أو البرلمان.

٣. الاقتراح الشعبي L'initiative Populaire

ومؤدي هذه الوسيلة أن يبادر عدد محدد من الشعب باقتراح مشروعات القوانين التي يري أنه بحاجة إليها، وفي هذه الحالة على البرلمان أن يدرس الاقتراح ويصوت عليه.

٤. العزل أو الحل الشعبي La Révocation ou dissolution populaire

ومؤدي العزل الشعبي إنهاء ولاية فرد أو هيئة - مجلس- قبل مضي المدة المقررة لإنتهاء هذه الولاية، ويتخذ العزل إحدى صورتين: إما العزل الفردي أو العزل الجماعي وفيهما يعطي عدد معين من أفراد الشعب حق اقتراح العزل، ويلي ذلك قيام الشعب بالتصويت على مقترح العزل، فإن وافقت الأغلبية على العزل أو الحل تم عزل الفرد المراد عزله أو حل المجلس.

رابعا: الديمقراطية شبه النيابية La démocratie Semi - représentative

وفي هذا النوع من الديمقراطية وإن ظل النائب حرا، كما هو الحال في الديمقراطية النيابية، إلا أن للرأي العام للشعب تأثير عليه، تحت ضغط الخشية من ألا يعاد انتخابه، ومن ثم يحرص النائب على إرضاء ناخبيه من خلال التعرف على آرائهم من خلال الاتصال المباشر بهم أو عن طريق الحزب الذي ينتمي إليه لضمان إعادة انتخابه، لذلك يمارس الناخبين سطوة على نوابهم من خلال التهديد بعدم انتخابهم مجددا حالة عدم الانصياع لرغباتهم وهو الأمر الذي يرفضه النظام النيابي الخالص. وتسود الديمقراطية شبه النيابية في فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأميركية.[٣٤]

الفرع الثاني: المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية

إن الانتقال من الأنظمة الديكتاتورية للأنظمة الديمقراطية يمر بالعديد من المنعطفات، لذلك يتعين خلال عملية التحول تجاه الديمقراطية المضي بخطوات

(٣٤) د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، د. د. ن.، ٢٠٠٧، ص١٣٥-١٤٤.

ثابتة ومدروسة بدقة حيث تسود تلك المرحلة حالة من تعارض المصالح والمشاعر بطريقة عنيفة بين كل من ضحايا أعمال العنف السابقة ومرتكبي هذه الأعمال، لذا ظهرت العدالة الانتقالية بآلياتها والتي تسمح بعبور مرحلة التحول الديمقراطي بنجاح، لذا فوجود الديمقراطية ما هو إلا نتيجة عملية تحول ديمقراطي ناجحة بفضل آليات العدالة الانتقالية، ولبرنامج قانون الشارع دور فعال في إنجاح كل من: العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي حيث يعمل على نشر الوعي القانوني لدي فئات المجتمع بأهميتهما وكذلك التعريف بمبادئ وأسس الديمقراطية، وفيما يلي نتناول مفهومي العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي على النحو التالي:

أولا: الديمقراطية والعدالة الانتقالية The Transitional Justice

ذهب المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى أن: "مفهوم العدالة الانتقالية يشير إلى كيفية استجابة المجتمعات لتركات الانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان". فهو يطرح بعضا من أصعب الأسئلة في القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية ويتصارع مع معضلات لا حصر لها، نظرا لتعلق هذا المفهوم بضحايا أعمال عنف ومظالم أيا ما كانت صورتها وفقا لكل حالة على حدة.[٣٥]

وتظهر الحاجة إلى العدالة الانتقالية في المجتمعات الخارجة من صراع عنيف أو نظام قمعي، حيث تعاني صعوبة في التعافي وبناء مستقبل أفضل ومنع نفسها من الوقوع في فخ الصراع. وتكمن صعوبة التعافي في صعوبة التوفيق بين أطراف شبكة العلاقات الناجمة عن هذا الصراع، حيث يوجد من جهة ضحايا ناجون لديهم الرغبة القوية في القصاص العادل وتحقيق العدالة، ومن جهة أخري يوجد جناة يرغبون في الرأفة بهم، ومن جهة ثالثة توجد دولة تحتاج إلى أن يسودها السلام والاستقرار، وفي سبيل تحقيق ذلك ونظرا لتعارض مصالح فئتي الضحايا والجناة،

(35) "Transitional justice refers to how societies respond to the legacies of massive and serious human rights violations. It asks some of the most difficult questions in law, politics, and the social sciences and grapples with innumerable dilemmas. Above all, transitional justice is about victims", International Center for Transitional Justice, What Is Transitional Justice?, Available on the website: https://rb.gy/nzis5h (last accessed 1 December 2023).

وجب إيجاد آليات يمكن من خلالها تحقيق التوازن بين كل من العدالة والعفو، ومن ثم فإن العمل على تلك الآليات هو مجال تطبيق العدالة الانتقالية.[٣٦]

وقد شهد المجتمع الدولي خلال العقود الأخيرة تطور مشهود للآليات التي يتم بموجبها معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي تتسم بالجسامة، خلال فترات التحول الديمقراطي من أنظمة ديكتاتورية أو حروب أهلية إلى أنظمة ديمقراطية، في العديد من الدول بإفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. وترتكز العدالة الانتقالية على أربعة أسس ألا وهي: البحث عن الحقيقة Truth seeking، المحاكمة Prosecution، التعويضات Reparations، والإصلاحات المؤسسية Institutional reforms.[٣٧]

من أجل تحقيق هذه الأهداف يتم إنشاء آليات لتفعيل العدالة الانتقالية كلجان الحقيقة والمصالحة، والمحاكمات الجنائية الوطنية أو الدولية، والتعويضات، والإصلاح المؤسسي التشريعي، وتفعيل الحوار الوطني، وذلك على النحو التالي:

١. لجان الحقيقة والمصالحة Truth and Reconciliation Committees

وتعمل تلك اللجان على تحقيق المصالحة اللازمة للعلاقات التي تضررت في فترات سابقة من تاريخ البلاد والتي بموجبها يتم معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والناجمة عن أحداث العنف أو عدم المساواة أو الممارسات الديكتاتورية أو الحروب الأهلية. كما يتم بموجبها أيضا حل النزاعات المستمرة التي تشكل تحديا للسلام والتنمية المستدامين، ومن ثم يمكن استخدام هذه الآليات كأدوات نحو إقامة مجتمع عادل قائم على أساس المشاركة الديمقراطية في الحكم.

وتعد لجان الحقيقة والمصالحة آلية من آليات العدالة الانتقالية، كآلية غير قضائية لعبت دورا هاما في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في مجتمعات ما بعد

(36) American Friends Service Committee, Transitional Justice Mechanisms: Lessons Learned from Truth and Reconciliation Commissions, Report on the international conference of the same title held in Bujumbura, Burundi in August 2011, Burundi office, August 2011, p 1:2.

(37) Ibid.

الصراع، كلجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا التي عملت على تسوية إرث من الجرائم الناجم عن ٤٥ عام من التمييز العنصري. وتحاول هذه اللجان توثيق وتحليل الهياكل والأساليب المستخدمة في القمع الغير قانوني، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي جرت فيها هذه الانتهاكات، وتعمل هذه اللجان على الوصول إلى الحقيقة من خلال:

- إجراء مشاورات واسعة النطاق مع منظمات المجتمع المدني والضحايا والشهود.
- تحديد المسؤوليات الفردية والمؤسسية عن الانتهاكات التي حدثت خلال فترة الاضطرابات.
- تشجيع صور الحل السلمي للنزاعات على المستوى الشعبي.
- تقديم التعويضات.
- تحليل الأسباب العميقة للصراع.[٣٨]

٢. المحاكمات الجنائية الوطنية أو الدولية National or International Criminal Trials

تتمثل هذه الآلية في قيام جهات قضائية داخلية أو دولية بمهمة مسائلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال فترات العنف التي مرت بها الدولة، كالمحاكم الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ورواندا، ويجب أن تتوافر في هذه المحاكمات الموضوعية والحياد وفقا للمعايير الدولية، وتميل منظمات حقوق الإنسان إلى إتباع هذه الآلية، إلا أنه من الصعب الاقتصار على الاستعانة بهذه الآلية على نحو مطلق نظرا لصعوبة جمع الأدلة بصورة دامغة في كل حالة، أو

(٣٨) د. هادية حيياوي، العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، يونية ٢٠١٥، ص ١١٩-١٢٠. د. بوقرين عبد الحليم، د. سالم حوة، لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتحقيق المصالحة والسلام: لجنة الحقيقة والمصالحة لجنوب إفريقيا، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد ٢، العدد ٢، الجزائر، ٢٠١٩، ص٢٨٣-٢٨٥. د. كرم خميس، هايدي علي الطيب، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الأنسان، ط١، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٣٨.

American Friends Service Committee, op. cit., p 1:2.

بسبب استمرار مرتكبي مثل هذه الانتهاكات بالسلطة في الحكومات الانتقالية التي تعقب فترات الصراع.(٣٩)

٣. التعويضات Reparations

وتعمل هذه الآلية على جبر الأضرار التي لحقت ضحايا الانتهاكات وتأخذ هذه التعويضات صورتين على النحو التالي:

- التعويضات المادية والتي تعمل على جبر تلك الأضرار على نحو مادي كالتعويضات النقدية لهم أو لذويهم، أو إعادة ممتلكاتهم إليهم.
- التعويضات المعنوية أو الأدبية كرد الاعتبار والتكريم وتقديم الاعتذارات الرسمية وإطلاق أسماء الضحايا على المنشآت الحكومية والشوارع والميادين لتخليد ذكراهم.(٤٠)

٤. الإصلاح المؤسسي التشريعي Legislative Institutional Reform

وبموجب هذه الآلية يتم إصلاح مؤسسات وتشريعات الدولة وإزالة ما علق بها من أوجه فساد وظلم وتحويلها إلى مؤسسات ومنظومة تشريعية نزيهة وكفيلة بتحقيق العدل والتنمية، وذلك على النحو التالي:

- الإصلاح المؤسسي: والذي من خلاله يتم عزل مسئولي الأجهزة المتورطة في أعمال العنف والفساد في الأنظمة السابقة، ومنعهم من المشاركة في الحياة السياسية وتولي المناصب القيادية، وتفعيل دولة المؤسسات وتعزيز سبل رقابة الرأي العام.
- الإصلاح التشريعي: والذي من خلاله يتم إعادة النظر في المنظومة التشريعية واستبعاد كافة النصوص التي كرست الظلم والفساد، والعمل على إعداد

(39) Lenta Patrick, Amnesty and Retribution, Public Affairs Quarterly, vol.32, no 2, 2018, p 119:120. Available on the website: https://2u.pw/ImGgZx8 (last accessed 1 December 2023) .

د. هادية حبياوي، مرجع سابق، ص ١١٩-١٢٠. د. بوقرين عبد الحليم، د. سالم حوة، مرجع سابق، ص ٢٨٥-٢٩١.

(٤٠) د. هادية حبياوي، مرجع سابق، ص ١٢١.

منظومة تشريعية جديدة تتوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي الذي تشهده البلاد وضرورة توكيد مبادئ النزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد، والرقابة، والمحاسبة.(٤١)

٥. تفعيل الحوار الوطني Activating the National Dialogue

وتهدف هذه الآلية إلى الاستماع والتفاعل بين كافة أطياف المجتمع وعدم انغلاق النظام الحاكم على نفسه، ذلك الانغلاق الذي كان عاملا من ضمن عوامل الاحتقان التي أدت إلى أعمال العنف والصراع الذي عانى منه المجتمع. فالحوار الوطني يهدف إلى إعداد خطط وبرامج تتوافق واحتياجات المجتمع عقب أعمال العنف والصراع، ويتم ذلك من خلال الاجتماعات الدورية وبرامج التوعية بين أفراد المجتمع والتي يتم تفعيلها من خلال الندوات والمؤتمرات الشعبية.(٤٢)

ثانيا: الديمقراطية والتحول الديمقراطي The Democratization

يقصد بالتحول الديمقراطي وفقا لما ذهب إليه السكرتير العام للأمم المتحدة بتقريره الخاص بدعم الأمم المتحدة لجهود الحكومات المبذولة لتعزيز وتوكيد الديمقراطية: "عملية الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام تشاركي بصورة متزايدة، من خلال مجموعة متنوعة من الآليات على النحو التالي: إجراء انتخابات دورية للهيئات التمثيلية، ومسؤولية السلطات العامة، وحرية الصحافة، واستقلال القضاء، وإمكانية محاسبة ومساءلة السلطات العامة، بالإضافة إلى شفافية الإدارة العامة".(٤٣) وغني عن البيان أن مفهوم التحول الديمقراطي لا يؤدي على الفور إلى

---

(٤١) نفس المرجع، ص ١٢١-١٢٢.

(٤٢) نفس المرجع، ص ١٢٢-١٢٣.

(43) "Par démocratisation, il faut entendre le passage d'un régime autoritaire à un régime de plus en plus participatif, grâce à divers mécanismes: tenue périodique d'élections aux organes représentatifs, responsabilité des pouvoirs publics, liberté de la presse, indépendance du pouvoir judiciaire, responsabilité des pouvoirs publics et transparence de l'administration publique. Il va de soi que la notion de démocratisation ne conduit pas immédiatement à l'avènement d'une société pleinement démocratique. Cet objectif ne peut être atteint que graduellement. Le

ظهور مجتمع ديمقراطي بصورة متكاملة، حيث لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بصورة تدريجية. ويتوقف الوقت الذي يستغرقه المجتمع لإضفاء الطابع الديمقراطي على العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي يقاوم بعضها التغيير السريع في بعض الأحيان.(٤٤)

وتظهر حتمية التحول الديمقراطي نتيجة اجتماع عدة عوامل أهمها عدم قدرة الأنظمة الاستبدادية على إشباع احتياجات المواطنين على المستوى الداخلي، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية المفروضة على تلك الأنظمة من قبل المجتمع الدولي والتي تتم تنفيذا للاتفاقيات والقرارات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية في الشئون السياسية والاقتصادية، وكذلك ربط المعونات الدولية بعمليات الإصلاح السياسي الداخلي لهذه الأنظمة والسعي نحو تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولقد شهد العالم عدة موجات للتحول الديمقراطي والتي من خلالها تم انتقال العديد من الدول من أنظمة الحكم الاستبدادية الى أنظمة ديمقراطية، فظهرت الموجة الأولى للتحول الديمقراطي عقب الثورة الأميركية في ١٧٧٦، والثورة الفرنسية في ١٧٨٩، واستمرت هذه الموجة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وبلغ حينها عدد الدول الديمقراطية في العالم نحو ٢٩ دولة، وبوصول كل من هتلر إلى سدة الحكم في المانيا ونظيره موسوليني في إيطاليا بدأ نجم هذا التحول في الأفول حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الموجة الثانية من التحول الديمقراطي فعادت أنظمة الحكم الديمقراطي لدول المحور في الحرب وهم المانيا وإيطاليا واليابان وبلغ التحول ذروته في بداية الستينات حيث بلغ عدد

=

temps nécessaire à une société pour se démocratiser dépend de nombreux facteurs, politiques, économiques, sociaux et culturels, dont certains résistent parfois à un changement rapide.", Nations Unies, Appui du Système des Nations Unies aux Efforts Déployés par les Gouvernements pour Promouvoir et Consolider les Démocraties Nouvelles ou Rétablies: Rapport du Secrétaire général, Assemblée générale, Distr. Générale A/51/512, 18 octobre 1996, p 9.

(44) Daouda Ouedraogo, Démocratisation des Etats et garantie internationale des droits démocratiques: essai sur une contribution des organisations internationales, thèse de doctorat en Droit Public, Université de Bordeaux, 2019, p 44.

الدول الديمقراطية نحو ٣٦ دولة، إلى أن أفل نجم التحول الديمقراطي من جديد أمام الانقلابات العسكرية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا في أوائل السبعينات، وبدأ الحكم العسكري في الانتهاء مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في منتصف السبعينيات بالبرتغال واليونان وإسبانيا، واستمرت الموجة حتى نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي وشملت غالبية دول العالم.(٤٥)

كما يتبين من تقرير سكرتير عام الأمم المتحدة للتحول الديمقراطي على النحو السابق وجود خارطة طريق من خلالها تتم عملية التحول الديمقراطي من خلال آليات يمكن تصنيفها تحت خمس فئات على النحو التالي:

١. **آليات متعلقة بالعملية الانتخابية والتعددية** والتي من خلالها يتم التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة في إطار التعددية السياسية والتي تعترف بالتنوع داخل التنظيم السياسي للدولة والذي يسمح بالتعايش السلمي بين جميع ذوي المصالح والمعتقدات المختلفة مع احترام مبدأ الفصل بين السلطات.(٤٦)

٢. **آليات متعلقة بالحريات العامة** كحرية الاعتقاد والرأي والتعبير وحرية الصحافة والحق في الانتخاب والترشيح والحق في تولي الوظيفة العامة.(٤٧)

---

(٤٥) أحمد كربوش، إشكالية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ٧٤٦- ٧٤٧.

(46) Sri Nuryanti, Democracy and its Rollback: Addressing Some Challenges of the Flawed Democratic Countries, European Journal of Social Sciences, vol. 4, issue 1, January - June 2021, p 32:34.

(٤٧) عواد عباس الحردان، الحقوق والحريات العامة: إطار مرجعي، مجلة أهل البيت عليهم السلام، عدد ١٣، كربلاء، العراق، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢، ص ١٥٠- ١٥٦. د. عروبة جبار الخزرجي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ٣٦٩. د. عبد الله سهل ماضي العتيبي، النظام العام للدولة المسلمة دراسة تأصيلية مقارنة، دار كنوز اشبيليا، الرياض، ٢٠٠٩، ص٤٠٣. د. سعاد الشرقاوي، نسبية الحريات العامة وانعكاسها على التنظيم القانوني، دار النهضة العربية،١٩٧٩، ص٥. د. عبد الحميد متولي، الحريات العامة نظرات في تطورها وضماناتها ومستقبلها، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص٩. د. قادري عبد العزيز، حقوق الانسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات، دار هومة

٣. **آليات** متعلقة **بأداء الحكومة لدورها** في الحفاظ على القانون والنظام العام للدولة وسائر الوظائف الأخرى ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي كأداء الخدمات العامة وتسيير المرافق العامة مع احترام مبدا الفصل بين السلطات.

٤. **آليات متعلقة بالمشاركة السياسية** حيث يحق لجميع المواطنين المشاركة في إدارة الشئون العامة مباشرة أو عن طريق ممثلين وكذلك احترام مبدأ تكافؤ الفرص عند تولي الوظائف العامة.(٤٨)

٥. **آليات متعلقة بالثقافة السياسية الديمقراطية** والتي تتعلق باتجاهات وقيم أفراد المجتمع المتعلقة بالنظام السياسي وبالقضايا السياسية.(٤٩)

ويطلق على هذه الآليات وصف المؤشرات التي يستدل بها على مدى نجاح الممارسات الديمقراطية لدي الدولة، ومن ثم نجاح عملية التحول الديمقراطي، والتي تختلف من دولة لأخري وفقا لظروفها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتاريخية، والثقافية.(٥٠)

للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ١٦.

(48) United Nations, Toolkit on Disability for Africa: Participation in Political and Public Life, Division for policy Development DSPD, Department of Economic and Social Affairs DESA, November 2016, p 4:5.

(49) V.V.V. Nagendra Rao, Political Science, Directorate of Distance Education, University of Jammu, Jammu, India, 2021, p 42-45. Filipe Carreira Da Silva, Terry N. Clark, and Mónica Brito Vieira, Political Culture, The International Encyclopedia of Political Communication, ed. Mazzoleni Gianpietro, 1st ed., Published by John Wiley & Sons Inc., 2015, p1. Stephen Fisher, Political Culture, Social Capital and Democracy, Available on the website: https://2u.pw/Qghe6qz (last accessed 1 December 2023) .

د. سوزي محمد رشاد عبد العزيز، آليات التحول الديمقراطي من المنظور الإسلامي، الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية، مجلد ٣٠، عدد ١، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٥٥-٤٦٧.

(٥٠) أحمد كربوش، مرجع سابق، ص ٧٤٧.

المطلب الثاني
برنامج قانون الشارع وتعزيز الديمقراطية في دولة جنوب إفريقيا

تمهيد وتقسيم:

لدراسة تجربة الديمقراطية في دولة جنوب إفريقيا قيمة قانونية لا يناظرها سواها، حيث استطاعت تلك الدولة التحول من دولة تنتهج سياسة الفصل العنصري المقيت إلى دولة تولي رئاستها الرئيس نيلسون مانديلا أيقونة النضال في مواجهة سياسة الفصل العنصري في العصر الحديث حيث سجن لسنوات بسبب نضاله في سبيل أنهاء تلك السياسة وتطبيق مبادئ وأسس الديمقراطية.

وقد كان لبرنامج قانون الشارع دورا داعما لمرحلة التحول الديمقراطي بدولة جنوب إفريقيا، حيث عمل هذا البرنامج على تعزيز وترسيخ وتعميق مبادئ وأسس الديمقراطية لدي فئات المجتمع المختلفة مما جعلها تتمتع بشرعية واسعة النطاق بين المواطنين باعتبارها ديمقراطية لا يمكن الخروج عليها من خلال الأفعال غير الدستورية.(٥١)

وفيما يلي سيتم تناول تاريخ التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا، ودور برنامج قانون الشارع في ذلك التحول على النحو التالي:

الفرع الأول: تاريخ التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا.

الفرع الثاني: دور برنامج قانون الشارع في التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا.

الفرع الأول: تاريخ التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا

تمثل دولة جنوب إفريقيا معجزة القارة الإفريقية إذ استطاعت التحول من دولة تأخذ بأبشع صور التمييز الصادم للإنسانية وهو التمييز العنصري إلى دولة تعد من أنجح نماذج التحول الديمقراطي في القارة. وقد مرت عملية التحول

(51) Mark Kingsley Chinonso, op. cit., p 9.

الديمقراطي في جنوب إفريقيا بعدة مراحل زمنية يتم استعراضها على النحو التالي:

أولا: النظام السياسي في دولة جنوب إفريقيا قبل التحول الديمقراطي:

القي الطابع السلطوي بظلاله على النظام السياسي في جنوب إفريقيا قبل المرور بعملية التحول الديمقراطي، فكانت السيادة لسياسة الفصل العنصري "الأبارتهايد Apartheid " وذلك عقب تولي الحزب الوطني للسلطة في ١٩٤٨، حيث مورست تلك السياسة على كافة مستويات الدولة السياسية والاجتماعية والثقافية، فكانت النظرة السائدة من قبل الأقلية البيضاء هي تدني العرق الأسود فاحتكرت طبقة الأقلية البيضاء المناصب العليا والمتوسطة في الدولة وخصصت لهم مؤسسات ومناصب ومناطق حضرية مغايرة تماما لتلك المخصصة للأغلبية السوداء، ولم يسمح لهم بالاختلاط أو الزواج وسادت حالة من التعصب ضد السود، فعلى الرغم من وجود بعض الحركات الإثنية والأحزاب السياسية للسود إلا أن الحياة السياسية قد خلت من التعددية والمشاركة الفعالة لهذه الكيانات، حيث هيمن الحزب الوطني الجنوب إفريقي على المشهد السياسي خلال الفترة من ١٩٤٨حتى ١٩٩٤، وبدأ الحزب في الانفتاح في سنواته الأخيرة من الحكم بعد وصول الرئيس ديكلرك للحكم حيث بدأت حدة التعصب في الانفراج اعتبارا من ١٩٨٩ فبدأ التفاوض مع زعماء السود كنيلسون مانديلا، وتم الاعتراف بالمعارضة السوداء كمعارضة شرعية، والغي نظام الفصل العنصري "الأبارتهايد "Apartheidفي ١٩٩١، وتم وضع دستور مؤقت للبلاد في ١٩٩٤، مع إقامة انتخابات ديمقراطية فاز بها حزب المؤتمر الوطني.[٥٢]

(٥٢) د. وليد قاسم، أحمد خميس أحمد السمبختي، التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، جمهورية مصر العربية، ٢٥ مايو ٢٠٢٢، موقع الاسترجاع: https://rb.gy/ee8vnt في(١ ديسمبر ٢٠٢٣) . د. مها عبد اللطيف، المجتمع والتحول السياسي في جنوب إفريقيا حتى عام ١٩٩٩، مجلة دراسات دولية، مجلد ٨، عدد ٣١-٣٢، العراق، ٢٠٠٦، ص ٦٦-٧٤، موقع الاسترجاع: https://rb.gy/899mat في (١ ديسمبر ٢٠٢٣) .

ثانيا: مراحل التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا:

مر التحول الديمقراطي بدولة جنوب إفريقيا بعدة مراحل بداية من مرحلة تولي الرئيس بيتر ويليام بوتا والملقب بالتمساح الكبير، ثم الرئيس فريديريك ويليم دي كليرك، وانتهاء بالرئيس نيلسون مانديلا والذي أسدلت بولايته الستار وإلى الأبد على سياسة الفصل العنصري المقيتة، وفيما يلي نتناول مراحل ذلك التحول على النحو التالي:

١. فترة حكم الرئيس بيتر ويليام بوتا Pieter Willem Botha (١٩٧٨-١٩٨٩).

شهدت تلك الفترة انفتاح ليبرالي جزئي تحت العديد من الضغوط بغرض تحقيق الاستقرار والنمو والعمل على الحد جزئيا من التمييز العنصري دون تفريط في أي من سياسة الأبارتهايد أو حالة الطوارئ، فسمح بشيء من الانفراجة أمكن من خلالها إنشاء الاتحادات التجارية للسود وزيادة الاستثمارات في مجال التعليم لهم، والسماح بوجود مناطق تجارية مختلطة، وكذلك بوجود السود في المناطق الحضرية مع السماح لهم بالتملك، وإلغاء قوانين الزواج والسماح بانتخابات المجالس البلدية بين السود.

فكان من شأن تلك الانفراجة أن ذهبت بالسود إلى المطالبة بمزيد من الحقوق والانفتاح ورفض نيلسون مانديلا إقامة مفاوضات مع الرئيس بوتا وفقا لشروط معدة مسبقاً وطالب بان تكون المفاوضات قائمة على أساس من الندية لمناقشة مستقبل جنوب إفريقيا.(٥٣)

وبمجيء الرئيس دي كليرك إلى السلطة في١٩٨٩استؤنفت المفاوضات مع قادة المعارضة السود وتم إضفاء الشرعية على أحزاب المعارضة وأشهرها حزب المؤتمر الوطني الذي تم حظره في ١٩٦٠ وحزب إنكاثا والروابط المهنية والتجارية للسود التي ظهرت في عهد بوتا.

(٥٣) د. وليد قاسم، أحمد خميس أحمد السمبختي، مرجع سابق. د. مها عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ٧٤-٧٧. د. محمد عاشور مهدي، الديمقراطية في أفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا، دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول – يناير ٢٠٠٩، ص ٨٥-٨٦.

٢. فترة حكم الرئيس فريديريك ويليم دي كليرك Frederik Willem de Klerk (١٩٨٩-١٩٩٤)

وشهدت تلك الفترة عملية الانتقال إلى الديمقراطية والتي اتسمت بالعديد من السمات من أهمها إطلاق المزيد من الحريات وسمح بالمسيرات الاحتجاجية، وبدء التفاوض مع القادة السود عقب إطلاق سراحهم ومع كافة الأحزاب والكيانات المتواجدة في المشهد السياسي في ذلك الوقت، وبدأت المفاوضات متعددة الأحزاب في ١٩٩٠ مع مقاطعة الأحزاب اليمينية، وتزعم الرئيس السابق ويليام بوتا لحركة معارضة لسياسات الرئيس دي كليرك مما ترتب عليه وجود صراع داخل أجهزة الدولة حيال سياسة حكومة دي كليرك. وعقب إلغاء قانون الفصل العنصري في ١٩٩١، وإضفاء الشرعية على الأحزاب والحركات المعارضة على النحو السابق شرحه تم وضع دستور عام ١٩٩٤ المؤقت وعقد انتخابات ديمقراطية سمح فيها بالمشاركة السياسية للكافة حيث فاز حزب المؤتمر الوطني بعدد ٢٥٢ مقعد والحزب الوطني بعدد ٨٢ مقعد وحزب أنكاثا بعدد ٤٢ مقعد، وانتخب نيلسون مانديلا رئيسا للدولة.[٥٤]

٣. فترة حكم الرئيس نيلسون مانديلا Nelson Mandela (١٩٩٤- ١٩٩٩)

ساد تلك المرحلة الرغبة في ترسيخ الديمقراطية عقب اكتمال مراحل التحول الديمقراطي و آخرها إجراء انتخابات أبريل ١٩٩٤، وتزعم حزب المؤتمر الإفريقي للحكومة الانتقالية، وفي تلك المرحلة استخدمت عدة أدوات متمثلة في توسيع نطاق المؤيدين للنظام الجديد، وتحييد قوي العنف والعمل على احتوائها والسيطرة عليها، ونشر ثقافة التسامح، وهو النهج الذي سارت عليه الحكومة الانتقالية من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٩.[٥٥] فوفقا لدستور ١٩٩٣ يعد نظام الحكم في جنوب إفريقيا نظام ديمقراطي قائم على مبدأ المساواة والوحدة الوطنية، ويلتزم باحترام مبدأ الفصل بين السلطات، كما يقوم على نظام الحكم النيابي القائم على تعدد الأحزاب والانتخاب بطريق الاقتراع العام والقوائم والتمثيل النسبي،[٥٦] كما أكد دستور ١٩٩٦

(٥٤) د. وليد قاسم، أحمد خميس أحمد السمبختي، مرجع سابق. د. مها عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ٧٦-٧٨. د. محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٨.

(٥٥) د. محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٥٦) نفس المرجع، ص ٩١. د. مها عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ٧٨-٧٩. د. وليد قاسم، أحمد =

على مبدأ الفصل بين السلطات وحماية الحريات.(٥٧)

الفرع الثاني: دور برنامج قانون الشارع في التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا

في عام ١٩٨٤ وأثناء قيام البروفيسور ديفيد ماكويد ماسون David McQuoid- Mason عميد كلية الحقوق بجامعة ناتال University of Natal بزيارة الولايات المتحدة الأميركية كزائر في البرنامج الذي ترعاه خدمة المعلومات الأمريكية (USIS)، التقي بإدوارد أوبراين Edward O'Brien أحد مؤسسي برنامج قانون الشارع الأمريكي بكلية الحقوق بجامعة جورج تاون، والمدير التنفيذي لمؤسسة قانون الشارع .Street Law, Inc، فقام بدعوته إلى زيارة دولة جنوب أفريقيا عام ١٩٨٥، والتي كانت تمر بمرحلة حرجة حيث أعلن الرئيس بيتر ويليام بوتا Pieter Willem Botha حالة الطوارئ يوم وصول البروفيسور إدوارد أوبراين إلى البلاد لإقامة ورش العمل حول برنامج قانون الشارع. التقى البروفيسور ديفيد ماكويد ماسون David McQuoid- Masonعميد كلية الحقوق بجامعة ناتال University of Natal في ديربان Durban بجنوب أفريقيا، مع إدوارد أوبراين لمناقشة بدء برنامج قانون الشارع في بلاده، حيث تم تبادل الأفكار حول إعداد منهج دراسي يتناسب مع مجموعة متعددة الأعراق من معلمي وتلاميذ المدارس الثانوية، وبناء عليه حصل البروفيسور ماكويد ماسون على التمويل اللازم وأقام أوبراين بجنوب أفريقيا لمدة شهر لإدارة ورش العمل ومشاركة الأهداف المرتجاة من برنامج قانون الشارع Street Law. ففي عام ١٩٨٦ تم إنشاء برنامج تجريبي لقانون الشارع في جامعة ناتال حيث يطبق على عدد خمسة مدارس تم تقسيمها وفقا لسياق الفصل العنصري إلى مدرستان أفريقيتان ومدرستان للبيض ومدرسة هندية واحدة. ونظرا لنجاح البرنامج فسرعان ما توسع ليشمل ستة عشر جامعة أخرى بمساعدة مالية من الصندوق المهني للمحامين. وواصل الصندوق رعاية البرنامج حتى تحولت دولة

=

خميس أحمد السمبختي، مرجع سابق.

(57) Brian Levy, Alan Hirsch, Vinothan Naidoo, and Musa Nxele, South Africa: When Strong Institutions and Massive Inequalities Collide, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, March 2021, p 59.

جنوب أفريقيا نحو الديمقراطية في أوائل التسعينيات، وعلى الرغم من بدء العمل خلال فترة الفصل العنصري إلا أن برنامج قانون الشارع كان مقبولا في جنوب إفريقيا، حيث عمل البروفيسور ماكويد ماسون على توفيق محتوى كتاب قانون الشارع الأمريكي بما يتلائم مع المناخ القانوني والسياسي والاجتماعي لجنوب أفريقيا حينئذ، وقام بإقناع مديري المدارس الثانوية المحلية بالسماح بقيام طلاب القانون بتدريس دورات برنامج قانون الشارع بتلك المدارس. حتى أن ماكويد ماسون التقى بنيلسون مانديلا Nelson Mandela عقب إطلاق سراحه في عام ١٩٩٠ والذي كان بدوره من أشد المؤيدين لبرنامج قانون الشارع، حيث لاقي البرنامج قبولا نجم عنه تبني فكرة البرنامج وتطبيقه من قبل عدد سبعة عشر كلية حقوق من إجمالي عدد إحدى وعشرين كلية على مستوى دولة جنوب إفريقيا، بل وأكثر من ذلك أضيف للبرنامج موضوعات تتماشي واحتياج المجتمع في دولة جنوب إفريقيا مثل محاكاة مستعمرة فضائية صورية، وبرلمان شبابي صوري.(٥٨)

وفي عام ١٩٩٦، بدأ قادة برنامج قانون الشارع في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة في التعاون لتأليف كتاب مدرسي حول حقوق الإنسان بغرض تعريف مواطني جنوب أفريقيا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويمكن تدريسه لدي مختلف الدول حول العالم، حتى تم إصدار مؤلف **"حقوق الإنسان للجميع Human Rights for All"**، وهو المؤلف الذي تم استخدامه في العديد من البلدان الأخرى؛ حيث تمت ترجمته إلى الروسية، والرومانية، والمجرية، والإسبانية.

وقبل إصدار مؤلف**"حقوق الإنسان للجميع Human Rights for All"** وفي عام ١٩٩٢، كان من الضروري تعريف مواطني جنوب إفريقيا بمبادئ الديمقراطية تمهيدا واستعدادا لأول انتخابات ديمقراطية في البلاد والمزمع إجراؤها في عام ١٩٩٤، الأمر الذي دفع القائمين على برنامج قانون الشارع في كل من دولة جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأميركية، إلى إعداد مؤلف يستعرض أسس ومبادئ الديمقراطية الناجحة في كلتا الدولتين، فظهر مؤلف **"الديمقراطية للجميع Democracy for All"** والتي تمت ترجمته للعديد من اللغات لاستخدامه من قبل العديد من الدول. وفي عام ٢٠١٧ صدرت الطبعة الثانية من ذلك المؤلف

(58) Lee Arbetman, op. cit., p 15. David Jan McQuoid-Mason, op. cit., p 93:97.

والتي تركز على دولة جنوب إفريقيا، وهي طبعة متاحة كمرجع مجاني عبر الشبكة العنكبوتية للمعلمين لإتاحة الفرصة أمام ترجمتها واستخدامها في كافة دول العالم عند الحاجة.(٥٩)

وأفرز برنامج قانون الشارع في جنوب إفريقيا أدوات قيمة لتدريس القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية للمجتمع المدني بكافة أطيافه، وبصفة خاصة أطفال المدارس، وطلاب الجامعات، ومعلمي المدارس، وموظفي السجون، وضباط الشرطة، وسائر فئات المجتمع. وهو الأمر الذي تمت الاستفادة منه بنجاح في عدد من البلدان النامية بدءاً من أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي إلى شرق وغرب أوروبا الوسطى وآسيا الوسطى والاتحاد السوفييتي السابق، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية نفسها.(٦٠)

(59) Ibid., Lee Arbetman, op. cit., p 19:21.

(60) David Jan McQuoid-Mason, op. cit., p 97. Participedia, op. cit.

المبحث الثالث

فعالية برنامج قانون الشارع في تجربة دولة جنوب إفريقيا في ضوء مؤشر الإيكونوميست

تمهيد وتقسيم:

تتعدد وتتنوع مؤشرات ومعايير قياس الديمقراطية على مستوى العالم وأبرزها مؤشر منظمة فريدوم هاوسFreedom House، ومؤشر المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA)[٦١]، ومؤشر وحدة الاستعلامات التابعة لصحيفة الإيكونوميست The Economist Intelligence Unit (EIU)، ويتمتع المؤشر الأخير بشهرة واسعة في المحيط الدولي.[٦٢] فمنذ عام ٢٠٠٦ قامت مجلة الإيكونوميست بوضع مؤشر لقياس الديمقراطية بموجبه يتم تقييم مستوى الديمقراطية في مختلف دول العالم بصفة دورية سنويا منذ عام ٢٠١١ بعد أن كان يتم كل سنتين قبل ذلك، ويسمح ذلك المؤشر بتحديد وترتيب وتقييم جودة ديمقراطيات الدول، حتى يمكن تحليل ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في كل نظام سياسي، الأمر الذي يمكن كل من حكومات الدول والمنظمات الدولية من العمل على التغلب على نقاط الضعف سعيا نحو الارتقاء بالديمقراطية، ولتحقيق هذا الغرض يأخذ المؤشر في الاعتبار٦٠ سؤالا مختلفا تمثل ستين معيارا من معايير قياس الديمقراطية - وأمام كل إجابة توجد درجة مخصصة لكل سؤال- وتتوزع الأسئلة على خمسة فئات وهي: العمليات الانتخابية والتعددية Electoral Process and Pluralism، وعمل الحكومة Functioning of Government، والمشاركة السياسية Political Participation، والثقافة الديمقراطية Democratic Political Culture، والحريات المدنية Civil Liberties. ويتم حساب متوسط مجموع الدرجات لأسئلة الفئات الخمسة للحصول على مؤشر الديمقراطية، حيث

(61) The International Institute for Democracy and Electoral Assistance International (IDEA).

(٦٢) شريف صورية، قياس الديمقراطية: إشكالية المؤشرات والمعايير، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد ٨، العدد ١، الجزائر،٢٠٢١، ص ٨١٠.

يتم تقريب مجموع الدرجات لأقرب رقم عشري، والذي يعد مرجعا بمقتضاه يتم تصنيف حالة الديمقراطية لدي كل دولة. وتنقسم الدول وفقا لهذا المؤشر إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

دول ذات ديمقراطية كاملة Full democracies حين تحصل على مؤشر من ٨ إلى ١٠، وهي البلدان التي تحترم فيها الحريات السياسية الأساسية والحريات المدنية وتكون مدعومة بثقافة سياسية تؤدي إلى ازدهار الديمقراطية بالإضافة إلى أدائها الحكومي المرضي، واستقلال وتنوع وسائل الإعلام لديها، ووجود نظام فعال للضوابط والموازين، مع استقلال القضاء واحترام تنفيذ الأحكام القضائية، فلا يوجد في هذه الديمقراطيات سوي بعض المشكلات المحدودة بمناسبة عملها.

دول ذات ديمقراطية معيبة Flawed democracies حين تحصل على مؤشر من ٦ إلى ٧,٩، وفي هذه البلدان توجد انتخابات حرة ونزيهة، وإن كانت مشوبة ببعض المشكلات كالتعدي على حرية الإعلام على سبيل المثال، كما يتم احترام الحريات المدنية الأساسية، مع وجود بعض نقاط الضعف في بعض الممارسات الديمقراطية كالمشكلات المتعلقة بالحكم والحوكمة وتخلف الثقافة السياسية وتدني مستويات المشاركة السياسية.

دول ذات أنظمة هجينة Hybrid regimes حين تحصل على مؤشر من ٤ إلى ٥,٩، وفي هذه الدول توجد مخالفات مرتبطة بالانتخابات تصل في بعض الأحيان إلى عدم اعتبارها حرة ونزيهة، حيث أنه من الشائع حدوث ضغط حكومي على أحزاب المعارضة والمرشحين، كما يوجد العديد من نقاط الضعف في كل من: الثقافة السياسية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسية، وينتشر الفساد على نطاق واسع مما يضعف سيادة القانون، بالإضافة إلى ضعف المجتمع المدني، ووجود مضايقات وضغوط على الصحفيين، مع عدم استقلال السلطة القضائية.

دول ذات أنظمة سلطوية Authoritarian regimes حين تحصل على مؤشرات من ٠ إلى ٣,٩. وفي هذه الدول تغيب التعددية السياسية للدولة أو تكون مقيدة بشدة، وتعتبر العديد من البلدان في هذه الفئة من قبيل الديكتاتوريات الصريحة، حيث تتواجد العديد من المؤسسات الديمقراطية الغير قادرة على بلوغ

الغايات التي أنشئت من أجلها بصورة كاملة. كما لا يمكن أن تتصف الانتخابات في حالة إجرائها بالحرية والنزاهة، فضلا عن تجاهل إنتهاك الحريات والتعدي عليها، فوسائل الإعلام عادة ما تكون مملوكة للدولة أو تسيطرعليها مجموعات مرتبطة بالنظام الحاكم، فتنتشرالرقابة ويتم قمع الانتقادات الموجهة للحكومة، مع عدم استقلال السلطة القضائية.[٦٣]

ووفقا لمؤشر الإيكونوميست للديمقراطية لعام ٢٠٢٢ نجد أن دولة جنوب إفريقيا قد حصلت على مؤشر ٧,٠٥ من إجمالي ١٠ نقاط أي تم تصنيفها في مستوى الديمقراطيات المعيبة[٦٤]، وهو تصنيف جدير بالتقدير إذا ما أخذ في الاعتبار الوضع الذي عانت منه جنوب إفريقيا حتى بداية تسعينيات القرن الماضي، بل أن الوصول لهذا المؤشر يمثل قفزة عملاقة تحسب لجنوب إفريقيا نحو الديمقراطية. وحيث لعب برنامج قانون الشارع دورا هاما في تحول جنوب إفريقيا نحو الديمقراطية من خلال ما تم الاستعانة به من دورات تدريبية ومواد تعليمية وكان آخرها مؤلف الديمقراطية للجميع في طبعته الثانية. وبتحليل مفردات هذا المؤلف نجد أنه قد جاء متوافقا مع الفئات الخمسة لمعايير مؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية سالفة البيان الأمر الذي ساعد على تعزيز الديمقراطية في تلك الدولة. وفيما يلي نتناول فعالية برنامج قانون الشارع من واقع مؤلف الديمقراطية للجميع في تعزيز الديمقراطية بدولة جنوب إفريقيا في ضوء مؤشر الإيكونوميست للديمقراطية، فنتناول في مطلب أول فعالية برنامج قانون الشارع في تعزيز الديمقراطية بدولة جنوب إفريقيا في ضوء المعايير ذات الطبيعة

(63) Julien Damon, Classements et déclassements de la démocratie dans le monde, Constructif, vol. 61, no 1, 2022, p. 20. Available on the website: https://2u.pw/EWji6NI (last accessed 1 December 2023) . The Economist Intelligence Unit EIU, Democracy Index 2022: Frontline Democracy and The Battle for Ukrain, London, 2023, p 67.

شريف صورية، مرجع سابق، ص ٨١٥. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، تقرير مؤشر الديمقراطية العالمي٢٠٢٢، الكويت، د. ت. موقع الاسترجاع:

https://2u.pw/QXbk65d (١ ديسمبر ٢٠٢٣) في

(64) The Economist Intelligence Unit EIU, op. cit., p 8.

المؤسسية لمؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية والتي تندرج في فئتي العملية الانتخابية والتعددية، وعمل الحكومة، ونتناول في مطلب ثاني فعالية برنامج قانون الشارع في تعزيز الديمقراطية بدولة جنوب إفريقيا في ضوء المعايير الموضوعية لمؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية والتي تندرج في فئات المشاركة السياسية، والثقافة السياسية الديمقراطية، والحريات المدنية.

وفيما يلي سيتم تناول فعالية المعايير المؤسسية والموضوعية لمؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية على النحو التالي:

المطلب الأول: فعالية برنامج قانون الشارع في ضوء المعايير المؤسسية لمؤشر الإيكونوميست.

المطلب الثاني: فعالية برنامج قانون الشارع في ضوء المعايير الموضوعية لمؤشر الإيكونوميست.

المطلب الأول
فعالية برنامج قانون الشارع في ضوء المعايير المؤسسية لمؤشر الإيكونوميست

تمهيد وتقسيم:

يمكن القول فيما يتعلق بفعالية برنامج قانون الشارع في تعزيز الديمقراطية بدولة جنوب إفريقيا في ضوء المعايير ذات الطبيعة المؤسسية لمؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية، بأن هذه المعايير هي تلك التي يغلب عليها الطابع المؤسسي فالعملية الانتخابية والتعددية وعمل الحكومة هي أنشطة ترتبط ارتباط وثيق بمؤسسات الدولة كمؤسسة الرئاسة، والمجالس النيابية، والحكومة.

وفيما يلي سيتم تناول العملية الانتخابية والتعددية، وأداء الحكومة على النحو التالي:

الفرع الأول: العملية الانتخابية والتعددية.

الفرع الثاني: عمل الحكومة.

الفرع الأول: العملية الانتخابية والتعددية

Electoral Process and Pluralism

إن الديمقراطية هي أفضل ما يمكن أن يتصف به أي نظام حكم في العالم، ولكن هذا لا يعني أن كل ديمقراطية تعمل بشكل جيد على النحو العملي، فهناك العديد من الدول على الرغم من وجود حكومات منتخبة بها إلا أن تقدمها يعوقه إما غياب التقاليد الديمقراطية، أو وجود العديد من المشاكل بها: كالفقر، وتفشي الجريمة، والفساد، والتدهور البيئي، والصراعات الأهلية.

وتمثل الانتخابات فرصة هامة لتعزيز المشاركة في الحياة العامة، فالنظام الانتخابي يمثل مجموعة القواعد والصيغ التي تحول أصوات المواطنين إلى مقاعد أيا ما كان وصفها رئاسية كانت، أو نيابية، أو محلية. ولكي تتم العملية الانتخابية بصورة ديمقراطية، يجب أن تشمل المشاركة الفعالة لكل من الرجال والنساء على

قدم المساواة كناخبين ومرشحين وإداريين ومراقبين.[٦٥] وتشتمل عملية الانتخابات على ممارسة عدة حقوق أخرى، منها: الحق في حرية التعبير والرأي، والحق في حرية تكوين الجمعيات، والحق في التجمع السلمي، والحق في الخصوصية.[٦٦] وتتنوع صور الانتخابات التي تشهدها الدول المختلفة فيما بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية وما إلى ذلك، والتي تعد بمثابة أدوات تفعيل الديمقراطية. ويلاحظ أن الانتخابات فيما يتعلق بتشكيل السلطة التشريعية تسمح بتمثيل كافة فئات المجتمع في مؤسسات الحكم، كما تتيح للمواطنين عملية استبدال حزب سياسي بآخر، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد نظام انتخابي مثالي، حيث يرتبط النظام الانتخابي بمختلف جوانب الحياة في الدولة، وبالنظام الحزبي، وبالاستقرار السياسي، وبتمثيل الأقليات، وبالنمو الاقتصادي والسياسي على النحو التالي:

- **يؤثر نوع النظام الانتخابي على النظام الحزبي والاستقرار في الدولة:** فنجد في الغالب أن نظام التمثيل بالأغلبية ينشئ حكومات مستقرة ذات حزب واحد مما يترتب عليه سهولة ويسر عملية صنع القرار، إلا أنه يجب ملاحظة أن الحزب السياسي الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد ليس بالضرورة هو الأكثر دعما من المجتمع، ذلك أن الأغلبية التي يخلقها هذا النظام يمكن أن تكون طبيعية أو مصطنعة، فضلا عن أن هذا النظام لا يناسب المجتمعات الغير مستقرة والمنقسمة على بعضها لأنه قد يؤدي إلى تعميق تلك الصراعات لشعور بعض الفئات الاجتماعية بالتهميش. أما نظام التمثيل النسبي فيؤدي في الغالب إلى تشكيل حكومات ائتلافية تواجه العديد من الصعوبات عند اتخاذ القرار.

- **يؤثر نوع النظام الانتخابي على تمثيل الفئات الاجتماعية المختلفة:** فنجد أن تمثيل المرأة في المجالس التشريعية يتأثر وفقا لنوع النظام الانتخابي، فترتفع

(65) National Democratic Institute for International Affairs, Democracy and the Challenge of Change a Guide to Increasing Women's Political Participation, 2010, Washington D.C., USA, p36.

(66) Rosemary A. DiCarlo, Principles and Types of UN Electoral Assistance, United Nations: Focal Point for Electoral Assistance, Ref. FP/01/2012 as revised on 1 March 2021, p 3.

نسبة تمثيل المرأة في المجالس التشريعية في البلدان التي لديها أنظمة التمثيل النسبي مقارنة بالبلدان التي لديها أنظمة التمثيل بالأغلبية.

- **يؤثر نوع النظام الانتخابي على النمو الاقتصادي والسياسي:** حيث تحدد الأنظمة الانتخابية مسار التنمية الاقتصادية، فعند اختيار الناخبين لمرشحي حزب ما، فإنهم يختارون بصورة غير مباشرة البرنامج الاقتصادي لذلك الحزب. حيث تبين بالتجربة إن البلدان ذات التمثيل النسبي تتمتع بمستويات أعلى قليلاً من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم تصنيفها على أنها أكثر ديمقراطية قليلاً مقارنة بالبلدان ذات أنظمة التمثيل بالأغلبية.[٦٧]

وعلى المستوى الدولي فهناك إجماع دولي واسع النطاق على أن الانتخابات الديمقراطية الحقيقية تشكل ضرورة أساسية لإقامة السلطة الشرعية للحكومات،[٦٨] حيث يعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان The Universal Declaration of Human Rights (UDHR) وفقا للمادة ٢١ منه بأحقية كل فرد في المشاركة في حكومة بلده من خلال ممثلين يتم انتخابهم بحرية بموجب انتخابات دورية ونزيهة،[٦٩] كما تم تفصيل هذا الحق بموجب المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص

(67) Daniela Pastarmadzhieva, Majority/Plurality Systems: The Choice of Least Developed Countries?, Trakia Journal of Sciences, vol. 17, Suppl. 1, p 107:108. Mark Kingsley Chinonso, op. cit., p 8. Andrew Reynolds, Ben Reilly, and Andrew Ellis, Electoral System Design: The New International IDEA Handbook, International IDEA publications, Stockholm, Sweden, 2008, p5:6.

(68) The Carter Center, Election Obligations and Standards Manual, A Carter Center Assessment Manual, Second Edition, 2023, p10.

(٦٩) المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: " ١. لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشئون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

٢. لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده.

٣. إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت." الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://2u.pw/YLiiUmc في (١ ديسمبر ٢٠٢٣) .

بالحقوق المدنية والسياسية[٧٠] International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR) والتي تضمن لجميع المواطنين - دون قيود تتسم باللامعقولية - الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة بشكل مباشر أو من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية، والحق في التصويت والترشح في انتخابات دورية نزيهة، وفي المساواة في فرص تقلد الوظائف العامة.[٧١]

وتمر الدورة الانتخابية بثلاثة مراحل تتمثل في فترة ما قبل الانتخابات، والفترة الانتخابية، وفترة ما بعد الانتخابات، حيث يتم تنفيذ هذه الدورة بشكل مثالي وفقا لمعايير واضحة في كل عملية انتخابية على حدة، وتتولي هيئة مستقلة إدارة العملية الإنتخابية بما لها من سلطة في هذا الشأن. وتتم الصياغة التشريعية لتفاصيل كل مرحلة من تلك المراحل السابقة بشفافية، تحت سمع وبصر الجميع ويمثل هذا المسلك مظهرا من مظاهر الديمقراطية التي تكتمل في ضوء احترام مبدأ التعددية في البلاد حيث يملك كل بلد تنوعه الحزبي والسياسي الخاص به. فالتعددية هي الاعتراف بالتنوع وتأكيده داخل التنظيم السياسي للبلاد بما يسمح بالتعايش السلمي بين المصالح والمعتقدات وأنماط الحياة المختلفة.[٧٢]

---

(٧٠) المادة رقم ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: " يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة٢، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

أ- أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،

ب- أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين،

ج- أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده." العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

https://2u.pw/SJXLG. (١ ديسمبر ٢٠٢٣) في

(71) United Nations, Toolkit on Disability for Africa: Participation in Political and Public Life, op. cit., p 4:5. Rosemary A. DiCarlo, op. cit., p3. Andrew Reynolds, Ben Reilly, and Andrew Ellis, op. cit., p1.

(72) Sri Nuryanti, op. cit., p 32-34. Assia Ivantcheva, Michael McNulty, Carol Sahley, Ellen Seats, Electoral Assessment Framework a Tool to Assess Needs, Define Objectives, and Identify Program Options, USAID, March 2021, p. vi-viii. Andrew =

ونظرا لأن الانتخابات تجري في تاريخ معين ولها جدول زمني محدد للأحداث الانتخابية، فإن البرامج الانتخابية تجرى أيضا لفترة محددة وترتبط بهذه الأحداث الرئيسية: كتسجيل الناخبين، وتسجيل المرشحين، وفترة الحملة الانتخابية، ويوم الانتخابات، والمواعيد النهائية لتقديم الشكاوى، وإعلان النتائج الرسمية.ويجب أن تتم هذه الإجراءات وفقا للإطار القانوني المحدد للانتخابات والذي ينظمه دستور البلاد، والقانون الخاص بتنظيم الانتخابات، وأية تشريعات أو لوائح أخرى لها تأثير على العملية الانتخابية كالقوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية وتمويلها وفقا للنظام القانوني الداخلي لكل دولة، وتشكل التعليمات الصادرة عن الجهات المعنية بإدارة الانتخابات جزءا لا يتجزأ من الإطار القانوني للانتخابات في البلاد.(٧٣)

ويجب أن يتوافق الإطار القانوني للعملية الانتخابية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والمعاهدات الأخرى التي تكون الدولة طرفًا فيها، وتشمل على وجه الخصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.(٧٤)

وقد تناول مؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية معايير تقييم العملية الانتخابية والتعددية، وقد جاء مؤلف قانون الشارع في طبعته الثانية الصادرة في ٢٠١٧ متوافقا مع تلك الفئة من المعايير على النحو التالي:

أولا- معايير تقييم العملية الانتخابية والتعددية في ضوء مؤشر الإيكونوميست:

جاء المؤشر الخاص بالعملية الانتخابية والتعددية في صورة إثنى عشر سؤال تتناول مؤسسات الدولة المسئولة عن إدارة العملية الانتخابية والمتمثلة في الهيئة

= Reynolds, Ben Reilly, and Andrew Ellis, op. cit., p 28.

(73) National Democratic Institute for International Affairs, op. cit., p36.

(٧٤) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ متاحة على الموقع الإلكتروني التالي: https://2u.pw/A4xNQ في (١ ديسمبر ٢٠٢٣) .

National Democratic Institute for International Affairs, op. cit., p38.

الانتخابية، والأحزاب وما يرتبط بها من تعددية حزبية وكذلك تولي المناصب العامة وأنشاء المنظمات السياسية والمدنية، ومن تلك التساؤلات يمكن القول بأنه لتعزيز الديمقراطية يجب مراعاة بعض الضوابط عند تحديد الإطار التنظيمي للموضوعات سالفة البيان وذلك على النحو التالي:

ففيما يتعلق بالعملية الانتخابية سواء كانت تتم لاختيار أعضاء البرلمان أو المجالس المحلية أو لاختيار رئيس الدولة، ففي جميع الأحوال يجب أن تتصف الانتخابات بالتعددية بحيث لا تكون قاصرة على مرشح واحد، على أن تكون حرة ونزيهة وعادلة. وأن يتاح حق الاقتراع للكافة فيتمتع المواطنون بالحق في الإدلاء بأصواتهم بحرية دون تهديد أو قمع، مع مراعاة الاستثناءات الواردة على هذا الحق بصورة مقبولة كمنع غير المواطنين والمجرمين وأفراد القوات المسلحة من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات في بعض البلدان. ووجوب أن يمنح القانون بمعناه الواسع فرص متساوية أمام المرشحين لتنظيم الحملات الانتخابية، وأن يتم تنظيم الآليات الدستورية لانتقال السلطة من حكومة لأخري بصورة واضحة وراسخة ومقبولة.

أما بشأن الحياة الحزبية، فيجب النص على حرية تكوين أحزاب سياسية مستقلة عن الحكومة، وعلى أن يتم تمويلها بصورة شفافة ومقبولة، وأن يتاح لأحزاب المعارضة فرصة الوصول للحكم، وأن يمنح المواطنين إضافة إلى حرية تكوين الأحزاب حرية تكوين منظمات سياسية ومدنية دون تدخل أو رقابة من قبل الدولة إلا في الحدود اللازمة لتنظيم هذه الحرية، فضلا عن حق المواطنين في الترشح لشغل المناصب العامة التي يجب أن تكون متاحة للجمع.[٧٥]

ثانيا- العملية الانتخابية والتعددية في ضوء برنامج قانون الشارع:

تناول مؤلف برنامج قانون الشارع والذي يحمل عنوان: " قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" موضوع الانتخابات والتصويت في الفصل الخامس منه تحت عنوان "الانتخابات Elections"، حيث بدأ الفصل الخامس ببيان الأهداف المرتجاة عقب دراسة ذلك الموضوع حيث يكون المتدرب بعد دراسة ذلك الموضوع قادرا على

(75) The Economist Intelligence Unit EIU, op. cit., p 69:70. National Democratic Institute for International Affairs, op. cit., p 9.

بيان: أسباب أهمية الانتخابات والتصويت في العملية الديمقراطية، ومن يمكنه التصويت في ضوء الممارسة الديمقراطية، والدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في هذه الديمقراطية، ومن يحق له الترشح في الانتخابات ديمقراطية، وأهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأهمية الانتخابات الدورية، وإجراءات عملية التصويت، وأهمية التسامح السياسي أثناء الانتخابات، وأهمية قبول الهزيمة عقب إنتهاء الانتخابات الديمقراطية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف المرتجاة تم تقسيم موضوع الانتخابات بالفصل الخامس إلى عدة موضوعات فرعية تتناول بأسلوب سهل ومبسط المفردات التالية: الانتخاب والتصويت ومن يمكنه التصويت في هذه الانتخابات، والأحزاب السياسية المشاركة في هذه الانتخابات وتعددها، وتنتهي كل مفردة فرعية بطرح أسئلة على المتدرب بغرض فتح باب النقاش العملي ولعب الأدوار حول مختلف أنواع التصويت ومبادئ وممارسات الانتخابات الحرة والنزيهة وتمويل الأحزاب السياسية، حيث يعزز هذا الفصل التسامح السياسي في المجتمعات متعدد الثقافات.[٧٦]

الفرع الثاني: عمل الحكومة

Functioning of Government

يمثل عمل الحكومة الفئة الثانية لمعايير مؤشر الإكونوميست للديمقراطية، وتعد الوظيفة الأساسية للحكومة هي الحفاظ على القانون والنظام العام للدولة، بالإضافة إلى العديد من المهام الأخرى ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي سواء على المستويين الداخلي أو الدولي، والتي لا تقتصر على نظام سياسي معين، وتتمثل تلك المهام في الأتي:

- **القيام بأداء الخدمات العامة** بدءا من الحفاظ على القانون والنظام العام للدولة، ومرورا بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين، وحمايتهم، وإبرام المعاهدات، وصولا إلى الدفاع عن أراضيها؛

- **إصدار التوجيهات والتعليمات اللازمة والمؤثرة** في خصوص سوق العمل،

(76) David McQuoid-Mason, Loyd Lotz, Lindi Coetzee, Street Law: Democracy for All - Learner's Manual, 2nd ed., 2017, p108:127. Frances Ridout, op. cit., p 83.

وتنظيم الأسرة، وتوزيع الدخل، وتوافق وسائل الإدارة مع الثورة الصناعية والتقنية الحديثة، ورعاية الحياة الثقافية؛

- **إنشاء وتسيير المرافق العامة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية** عن طريق تنظيم وإصدار الأطر التشريعية واللائحية اللازمة، وتوفير الحوافز الضرورية لريادة الأعمال الخاصة، ومراعاة مبادئ تسيير تلك المرافق والمؤسسات بانتظام واضطراد مع تطويرها بما يتوافق مع الثورة العلمية والمعلوماتية الحديثة؛

- **السيطرة والتحكم في إدارة واستخدام موارد الدولة** كالتحكم في تنظيم استخدام الأراضي، وتحديد المواقع الجغرافية المخصصة لكل مرفق من المرافق الصناعية والتعليمية والترفيهية وغيرها من المرافق، وكذلك وضع المعايير البيئية للمنشئات السكنية، بالإضافة إلى تنظيم التجارة والصناعة، والتحكم في تبادل السلع والخدمات؛

- **التحكم في توزيع الدخل القومي** عن طريق إدارة عملية تحصيل الضرائب، وتوزيع الأجور والمكافآت بصورة عادلة ومنصفة تتنوع وفقا لمستوى المهارة المطلوب، والعمل على ضمان رفاهية جميع أفراد المجتمع؛

- **التحكم في كمية الأموال التي يتم ضخها بالسوق والسيطرة على التقلبات الاقتصادية** عن طريق ممارسة الرقابة اللازمة لتحقيق استقرار الاقتصاد، والحد من آثار تقلبات التجارة العالمية على الاقتصاد الداخلي؛

- **ضمان التوظيف الكامل لكل عوامل الإنتاج والتأثير على مستوى الاستثمار** عن طريق العمل على إزالة الصعوبات السياسية والفنية والمتعلقة بتكوين رأس المال، وإضافة موارد جديدة، وجعل الموارد الحالية أكثر قابلية للاستخدام.[٧٧]

(77) Gita Welch and Zahra Nuru, Governance for the Future Democracy and Development in the Least Developed Countries, United Nations Development Programme and UN-OHRLLS, 2006, p.34:35. World Economic Forum, The Future of Government: Lessons Learned from around the World, Global Agenda Council on the Future of Government, Geneva, Switzerland, 2011, p 5:6.

ويمكن تحقيق الحكم الرشيد **Good Governance** بواسطة العديد من الطرق التي تمارس بها الحكومة مهامها الوظيفية، حيث يطلق مصطلح الحوكمة **Governance** على العمليات والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات بشأن القضايا ذات الاهتمام العام. لذلك فإن أي تعريف للحوكمة يجب أن يربط عمل الحكومة بالمجتمع ككل من حيث جودته ووظائفه، وهو ما أخذ به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **United Nations Development Programme** حيث ذهب إلى أن الحوكمة تشير إلى ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وتشتمل الحوكمة على آليات وعمليات وأجهزة من خلالها يمكن للمواطنين والجماعات المختلفة التعبير عن مصالحهم، وكذلك ممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم والوساطة فيما يتعلق بخلافاتهم.(٧٨)

كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحصر الخصائص الأساسية التي يتسم بها الحكم الرشيد، وذلك علي النحو التالي:

- **المشاركة Participation**: حيث يجب على جميع المواطنين المساهمة في صنع القرار، إما بشكل مباشر أو من خلال المؤسسات الوسيطة الشرعية والتي تمثل مصالحهم، وتعتمد هذه المشاركة الواسعة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، فضلاً عن القدرة على المشاركة بشكل إيجابي.
- **سيادة القانون** Rule of Law: فيجب أن تكون الأطر القانونية المنظمة لأداء الحكومة لمهامها عادلة ويتم تطبيقها بنزاهة، وبصفة خاصة عند تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.
- **الشفافية** Transparency: وتنبني الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، فيجب أن تكون كافة العمليات والمعلومات التي تتم بمناسبة أداء الحكومة لمهامها متاحة مباشرة للمعنيين بها، وذلك لغرضين: الأول وهو أن يتم فهم هذه المهام من قبل ذوي الشأن، والثاني هو تمكين الجهات المختصة لإعمال رقابتها لضمان احترام القانون وعدم الانحراف بالسلطة.

(78) Gita Welch and Zahra Nuru, op. cit., p.35:36.

- **القدرة على الاستجابة Responsiveness:** حيث تحاول الجهات الحكومية والمؤسسات المختلفة خدمة جميع ذوي المصالح المختلفة دون تمييز فيما بينهم، ومما لا شك فيه أنه في سبيل تحقيق ذلك الهدف يتعين العمل على توافق الآراء نظرا لأن الحكم الرشيد يتوسط المصالح المختلفة بغرض التوصل إلى إجماع واسع النطاق حول ما يحقق الصالح العام للجميع فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات الجاري اتخاذها.
- **الإنصاف Equity:** حيث يتمتع جميع المواطنين بفرص متساوية من أجل الحفاظ على مستوى الرفاهية التي يحصلون عليها والعمل على تحسينها.
- **الفعالية والكفاءة Effectiveness and Efficiency:** فيتعين على كافة أجهزة الدولة عند أدائها لمهامها الحكومية أن تعمل على تلبية كافة احتياجات المجتمع بمختلف فئاته، بالإضافة إلى العمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، ويتعين أن تتسم هذه الأجهزة بالكفاءة والفعالية في بيئة العمل المعاصرة والتي تتسم بالتعقد وسرعة التغير، كما يتعين عليها أن تعمل على التجديد والتطوير بصفة مستمرة لتواكب ما يستجد من أدوات وبرامج عمل حديثة ومتطورة.
- **المسئولية Accountability:** حيث يخضع صناع القرار في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني للمسئولية والمحاسبة عن أي تقصير في مواجهة الجمهور، وتختلف هذه المسئولية باختلاف الجهة الإدارية الصادر عنها القرار محل المسائلة، كما تختلف باختلاف القرار وما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا عن الجهة الإدارية.
- **الرؤية الاستراتيجية Strategic Vision:** فيتعين أن يكون لدى القائمين علي جهة الإدارة والجمهور منظور واسع وطويل الأجل بشأن الحكم الرشيد والتنمية البشرية إلى جانب الإحساس بما يلزم إتباعه لتحقيق هذه التنمية، واضعين في الاعتبار مواطن القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات المحيطة بهذه الإدارة، وذلك كالتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية.[٧٩]

(79) Ibid. Sri Nuryanti, op. cit., p 34-36. World Economic Forum, op. cit., p 5-6. Government of the Netherlands, the Principles of Government Communication, =

وقد تناول مؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية معايير تقييم عمل الحكومة، وقد جاء مؤلف "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" في طبعته الثانية الصادرة في ٢٠١٧ متوافقا مع تلك الفئة من المعايير وذلك على النحو التالي:

أولا- معايير تقييم عمل الحكومة في ضوء مؤشر الإيكونوميست:

جاء المؤشر الخاص بفئة عمل الحكومة في صورة أربعة عشر سؤال تتناول عمل الحكومة ومن يتواصل معها من جمهور ونواب منتخبين، ومن تلك التساؤلات يمكن القول بأنه لتعزيز الديمقراطية يجب مراعاة بعض الضوابط عند تحديد الإطار التنظيمي لعمل الحكومة وما يتصل بها من مواضيع وذلك على النحو التالي:

ففيما يتعلق بالنواب المنتخبين فيمارسوا مهامهم المرتبطة بتحديد سياسة الحكومة بحرية؛ وتمثل السلطة التشريعية الهيئة السياسية العليا مقارنة بسلطات الدولة الأخرى لكونها ممثلة لإرادة شعب الدولة؛ مع وجوب وجود نظام فعال للضوابط والتوازنات بشأن ممارسة الحكومة لسلطاتها، بالإضافة إلى تتمتعها بالحرية في ممارسة سياساتها ومهامها في مواجهة تأثير الأجهزة الأمنية والعسكرية، وكذلك في مواجهة تأثير القوي والمنظمات الأجنبية؛ مع عدم ممارسة الجماعات الاقتصادية أو الدينية أو غيرها من الجماعات المحلية القوية لأية سلطة سياسية على نحو كبير بالمقارنة مع المؤسسات الديمقراطية؛ مع وجود آليات ومؤسسات كافية لضمان مسائلة الحكومة أمام الناخبين في الفترات الفاصلة بين الانتخابات؛ وامتداد سلطة الحكومة لتشمل كافة أراضي الدولة؛ واتسام أداء الحكومة بالانفتاح والشفافية مع إتاحة الفرصة لوصول الكافة للمعلومات للوقوف على مدى انتشار الفساد؛ وأن يكن لدي جهاز الخدمة المدنية بالدولة الرغبة والقدرة على تنفيذ سياسة الحكومة؛ وأن يكون هناك تصور عام لمدى حرية المواطنين في الاختيار والتحكم في حياتهم، وقد تم تقسيم فئات المواطنين من

Rijkioverheid, Directive 01-03-2017, p 4:7. United Nations, United Nations: e-Government Survey 2008 from e-Government to Connected Governance, Department of Economic and Social Affairs, Division for Public Administration and Development Management, New York, 2008, p2.

حيث تصورهم بأنهم يتمتعوا بقدر كبير من تلك الحرية إلى ثلاثة مستويات الأول إذا كان أكثر من ٧٠٪، والثاني من ٥٠ إلى ٧٠% والثالث إذا كان أقل من ٥٠%، وأن يثق الجمهور في الحكومة وفي الأحزاب السياسية، وقد قسم مؤشر الإيكونوميست تلك الثقة إلى ثلاثة مستويات: ثقة عالية إذا كانت أكثر من ٤٠%، ومعتدلة إذا كانت من ٢٥% إلى ٤٠%، ومنخفضة إذا كانت أقل من ٢٥%.[٨٠]

ثانيا- عمل الحكومة في ضوء برنامج قانون الشارع:

تناول كتاب "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" موضوع عمل الحكومة في الفصل الثاني والذي يحمل عنوان: "كيف تعمل الحكومة في ضوء الديمقراطية How Government Works in a Democracy" والذي بدأ ببيان الأهداف المأمولة من دراسة ذلك الموضوع حيث يكون المتدرب قادرا على: تعريف الدستور ووثيقة الحقوق والحريات، ووصف عملية وضع الدستور، وتوضيح كيفية تعديله، ووصف أشكال الحكومات المختلفة، وبيان كيفية عمل سلطات الدولة الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع إجراء مناظرة برلمانية صورية، ووصف الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في الاقتصاد، وبيان دور الحكومة المحلية في الديمقراطية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف المرتجاة تم تقسيم موضوع "كيفية عمل الحكومة في ضوء الديمقراطية" بالفصل الثاني إلى عدة موضوعات فرعية في صورة مفردات تتناول طريقة عمل الحكومة في مجتمع ديمقراطي بما في ذلك دور التشريع الدستوري بأسلوب سهل ومبسط ينتهي بطرح أسئلة على المتدرب بغرض فتح باب النقاش العملي وتمثيل الأدوار حول تلك الموضوعات الفرعية وهي: الدستور ووثيقة الحقوق والحريات، وصياغة الدستور، وتعديل الدستور، وتشكيل الحكومة، ودور الحكومة في الاقتصاد، والديمقراطية.[٨١]

(80) The Economist Intelligence Unit EIU, op. cit., p 70:72.

(81) David McQuoid-Mason, Loyd Lotz, Lindi Coetzee, op. cit., p27:53. Frances Ridout, op. cit., p82:83.

المطلب الثاني
فعالية برنامج قانون الشارع في ضوء المعايير الموضوعية لمؤشر الإيكونوميست

تمهيد وتقسيم:

يمكن القول فيما يتعلق بفعالية برنامج قانون الشارع في تعزيز الديمقراطية بدولة جنوب إفريقيا في ضوء المعايير الموضوعية لمؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية، بأن هذه المعايير هي تلك التي يغلب عليها الطابع الموضوعي فالمشاركة السياسية والثقافة السياسية الديمقراطية والحريات المدنية هي أنشطة يغلب عليها الطابع المادي حيث يتم فيها التركيز على الأنشطة الديمقراطية في حد ذاتها.

وفيما يلي سيتم تناول المشاركة السياسية، والثقافة السياسية الديمقراطية، والحريات المدنية على النحو التالي:

الفرع الأول: المشاركة السياسية.

الفرع الثاني: الثقافة السياسية الديمقراطية.

الفرع الثالث: الحريات المدنية.

الفرع الأول: المشاركة السياسية

Political Participation

ترتبط السياسة بالسلطة والمقدرة على التأثير في سلوك الآخرين، **ففيما يتعلق بالسلطة:** يظهر جليا أن مفهوم السلطة أوسع من مفهوم السياسة، نظرا لكون السلطة مظهر من مظاهر العلاقات الإنسانية على جميع مستويات التفاعل الإنساني، فعلى الرغم أن هناك العديد من أفراد المجتمع لم يسبق لهم المشاركة في السياسة، إلا أنه وبلا أدني شك لا يوجد من لم يستشعر السلطة منذ نعومة أظفاره بدءا من السلطة الأبوية وصولا إلى أعلى سلطة في الدولة. **أما فيما يتعلق بالتأثير على سلوك الأخرين:** فمن المعلوم أن هناك سبيلين لتفعيل هذا التأثير وهما: استخدام القوة عن طريق التهديد أو العقاب، أو سلوك سبيل الإقناع من خلال

خلق بيئة يعتبر فيها ما يتم طلبه مشروعا ومقبولا طوعا، مما تنتهي معه الحاجة إلى اللجوء إلى القوة. وتتميز السلطة الشرعية بالتأثير على سلوك الأخرين عن طريق الإقناع، باعتبار أن السلطة هي القدرة على التأثير على الأخرين للقيام بالعمل على غرار ما يفضله صاحب تلك السلطة. فكما أن التواصل أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتسيير كل ما يتعلق بالشئون السياسية، فالسياسة مرتبطة بطبيعتها بالاتصال وبدونها لا يمكن الانخراط في الشئون السياسة.[٨٢]

وتكمن أساسيات الاتصال السياسي في المقام الأول في توافر الرغبة في التواصل، مع وجود موضوع ما يمثل محل هذا الاتصال على أن يتم تصميمه بصورة تتوافق مع فكر ونهج شخص المتلقي لهذا الاتصال والوسيلة التي سيتم التواصل بموجبها كالبرامج السياسية والخطاب السياسي والانتخابات.[٨٣]

ويلاحظ أن العلاقة وثيقة بين كل من الاتصال السياسي والمشاركة السياسية حيث يرتبطان بعلاقة طردية بموجبها نجد أن الزيادة في فعالية الاتصال السياسي في الحملات الانتخابية تنعكس إيجابا على حجم المشاركة السياسية والعكس صحيح. وتشير المشاركة السياسية إلى أنشطة الجمهور الجماعية في مضمار السياسة، والمتمثلة على سبيل المثال في: التصويت في الانتخابات، وعضوية الأحزاب، والتنافس على المناصب العامة والحزبية، والمساهمة في الحملات السياسية، وتمويل الحملات الانتخابية لمرشح ما أوتبني قضية معينة، أو التواصل مع المسؤولين بأي وسيلة كتقديم الطلبات والالتماسات، والمقاطعة، والتظاهر، وحضور التجمعات الحزبية، والعمل التطوعي، وتبني مواقف معينة حيال القضايا المتنوعة على الساحة السياسية، والمشاركة في النقاشات حول الموضوعات السياسية المتنوعة. ويلاحظ على هذه الأنشطة نموها السريع خلال العقود القليلة الماضية نظرا لأنها لا تتوقف عن التطور بتطور سبل الاتصال المختلفة. ومن الجدير بالذكر أن المشاركة السياسية تعد سمة لا غنى عنها لأي نظام سياسي ديمقراطي، حيث يشارك الجمهور في

(82) Mahnaz Afkhami, Ann Eisenberg, Leading to action: A Political Participation Handbook for Women, Women's Learning Partnership for Rights, Development, and Peace WLP, USA, 2010, p 2:7.

(83) Ibid.

عملية صنع القرار السياسي بالوسائل السابق الإشارة إليها، كما تعد المشاركة في الحياة السياسية والعامة عنصرا حاسما في تحقيق التنمية الشاملة اجتماعيا إلى جانب احترام حقوق الإنسان مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار والنظام، حيث تعمل تلك المشاركة السياسية على إتاحة الفرصة للتعبير عن وجهة نظر أفراد المجتمع بشأن جميع المسائل السياسية الهامة.[٨٤]

ويعد الحق في المشاركة السياسية من المبادئ الراسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان حيث تم النص على هذا الحق للمرة الأولى في المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)،[٨٥] ثم تم تفصيله في المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)،[٨٦] والذي يضمن لجميع المواطنين - دون قيود تتسم باللامعقولية - الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة بشكل مباشر أو من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية، والتصويت والترشح في انتخابات دورية نزيهة، والمساواة في فرص تقلد الوظائف العامة.[٨٧]

وقد تناول مؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية معايير تقييم المشاركة السياسية، وقد جاء مؤلف برنامج قانون الشارع "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" في طبعته الثانية الصادرة في ٢٠١٧ متوافقا مع تلك الفئة من المعايير على النحو التالي:

---

(84) Carole Jean Uhlaner, Politics and Participation, International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences Second Edition, 2015, p 11078-11079. Sri Nuryanti, op. cit., p 36-37. Jan W. van Deth, What Is Political Participation?, Oxford Research Encyclopedia of Politics, Oxford University Press, 22 November 2016, p13:14. Available on the website: https://2u.pw/ZxXllQy (last accessed 1 December 2023) . United Nations, Toolkit on Disability for Africa: Participation in Political and Public Life, op. cit., p 3. V.V.V. Nagendra Rao, op. cit., p 47:51.

(٨٥) راجع هامش ٦٩.

(٨٦) راجع هامش ٧٠.

(87) United Nations, Toolkit on Disability for Africa: Participation in Political and Public Life, op. cit., p 4:5.

أولا- معايير تقييم المشاركة السياسية في ضوء مؤشر الإيكونوميست:

جاء المؤشر الخاص بالمشاركة السياسية في صورة تسعة أسئلة تتناول موضوع المشاركة السياسية للناخبين بفئاتهم المختلفة والتي تشمل الأقليات العرقية والدينية، والمرأة، والجهود المبذولة من الدولة لتعزيز تلك المشاركة، ومن تحليل تلك الأسئلة المطروحة يمكن القول بأنه يتعين لتعزيز الديمقراطية مراعاة عدة ضوابط عند تحديد الإطار التنظيمي للمشاركة السياسية للمواطنين على النحو التالي:

فيتعين في المقام الأول أن ترتفع نسبة إقبال الناخبين ممن هم في سن الاقتراع في الانتخابات الوطنية برلمانية كانت أو رئاسية، وقد قسم المعيار نسبة المشاركة إلى ثلاثة فئات الأولى وهي أعلى من ٧٠%، والثانية وهي من ٥٠% حتى ٧٠%، والثالثة وهي أقل من ٥٠% على ألا يكون التصويت إلزاميا؛ وأن تتمتع الأقليات الإثنية والدينية وغيرها بدرجة معقولة من الاستقلالية في التعبير عن رأيها عند مباشرة العملية السياسية؛ وأن تمثل المرأة في البرلمان، وقد قسم المعيار نسبة تمثيل المرأة في البرلمان إلى ثلاثة فئات الأولى إذا كانت نسبة تمثيل المراة أكثر من ٢٠% من المقاعد، والثانية إذا كانت النسبة من ١٠ إلى ٢٠ % من المقاعد، والثالثة إذا كانت أقل من ١٠% من المقاعد؛ وأن يكون هناك عملية توسع في المشاركة السياسية من خلال العضوية في الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية غير الحكومية وقد قسم المعيار مدى هذه المشاركة إلى ثلاثة مستويات: الأول إذا كانت نسبة المشاركة السياسية أكثر من ٧% من إجمالي عدد المواطنين، والثاني إذا كانت من ٤% إلى ٧%، والثالث إذا كانت أقل من ٤%، على ألا تكون تلك المشاركة قد جائت بصورة قسرية؛ وأن ينخرط المواطنون في السياسية وقد قسم المعيار مدى اهتمام المواطنين بالانخراط في السياسة إلى ثلاثة فئات الأولى تزيد على نسبة ٦٠% من إجمالي عدد المواطنين والثانية من ٤٠% إلى ٦٠ %، والثالثة إذا كانت نسبة المواطنين المهتمين بالإنخراط في السياسة أقل من ٤٠%؛ وأن يكون هناك استعداد للسكان للمشاركة في المظاهرات المشروعة، وقد قسم المعيار نسبة المواطنين الذين شاركوا أو قد يرغبون في المشاركة في مظاهرات قانونية أو مشروعة إلى ثلاثة فئات: الأولى إذا كانت النسبة أكبر من ٤٠% من إجمالي عدد المواطنين، والثانية إذا كانت النسبة من ٣٠% إلى ٤٠%، والثالثة إذا كانت النسية أقل من

٣٠%، وأن تسعي الدولة إلى محو أمية الكبار وفي هذا الشأن قسم المعيار مستويات محو الأمية إلى ثلاثة مستويات: الأول إذا كانت نسبة من تم محو أميتهم أكثر من ٩٠% من إجمالي عدد المواطنين، والثاني إذا كانت النسبة من ٧٠% إلى ٩٠%، والثالث إذا كانت النسبة أقل من ٧٠%؛ وأن يهتم السكان البالغين بالأمور السياسية ويحرصون على متابعتها بالنشرات الإخبارية سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مقروءة، وقد قسم المعيار النسبة المئوية لهذه الفئة إلى تلاث مستويات: الأولى للنسبة الأكثر من ٥٠% من إجمالي عدد المواطنين، والثانية للنسبة من ٣٠% إلى ٥٠%، والثالثة للنسبة أقل من ٣٠%؛ وأن تبذل السلطات جهوداً جادة لتعزيز المشاركة السياسية بدءا من الاستعانة بدور النظام التعليمي وكافة الجهود الأخرى التي من شأنها تعزيز هذه المشاركة السياسية سواء في داخل أو خارج البلاد.[٨٨]

ثانيا- المشاركة السياسية في ضوء برنامج قانون الشارع:

تناول كتاب الديمقراطية للجميع موضوع المشاركة السياسية في الفصل السادس الذي يحمل عنوان "مشاركة المواطنين Citizen Participation" والذي بدأ ببيان الأهداف المأمولة عقب تناول ذلك الموضوع بالدراسة حيث يكون المتدرب قادرا على: تقدير أهمية مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية؛ وعلى شرح كيفية الحصول على المعلومات في ضوء النظام الديمقراطي؛ وعلي بيان الطرق المختلفة للمشاركة في المجتمع المدني؛ وعلى شرح كيفية المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات الحزبية أثناء ممارسة العملية الإنتخابية؛ وعلى وصف الكيفية التي يمكن بها للمواطنين المساهمة في وضع وتعديل السياسة العامة للدولة؛ وعلى شرح كيفية عمل جماعات الضغط؛ وعلى تقدير أسباب تحمل المواطنين للمسئولية تجاه بعضهم البعض.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تم تناول موضوع مشاركة المواطنين Citizen Participation بالفصل السادس من خلال المحتوي الذي يشمل المفردات الفرعية التي تتناول: ماهية مشاركة المواطنين؟؛ والوصول للمعلومات؛ والمشاركة في المجتمع المدني؛ والمشاركة في السياسة الحزبية؛ وكيفية قيام المواطنين بتعديل

(88) The Economist Intelligence Unit EIU, op. cit., p72:74.

السياسة العامة؛ والاحتجاجات والمظاهرات؛ والمسؤوليات تجاه سائرالمواطنين الآخرين، وذلك بأسلوب سهل ومبسط ينتهي بطرح سؤال على المتدرب بغرض فتح باب النقاش العملي حول ذلك الموضوع.(٨٩)

الفرع الثاني: الثقافة السياسية الديمقراطية

Democratic Political Culture

يعبر مفهوم الثقافة السياسية عن اتجاهات ومعتقدات وعواطف وقيم أفراد المجتمع التي تتعلق بالنظام السياسي وبالقضايا السياسية، حيث تجمع أفراد أي مجتمع مدني في طبيعة إنسانية مشتركة لها دوافعها العاطفية وقدراتها الفكرية ومنظورها الأخلاقي، ويتم التعبير عنها في صورة قيم ومعتقدات وتوجهات عاطفية معينة تنتقل من جيل لآخر والتي تشكل فيما بعد ما يطلق عليه الثقافة العامة للمجتمع. وللثقافة العامة للمجتمع عدة جوانب منها ما يتعلق بكيفية إدارة الشئون العامة من قبل الدولة عن طريق الحكومة وما يجب عليها القيام به، ويطلق على هذا الجانب الثقافة السياسية والتي تشير إلى "مجموعة المواقف والمعتقدات والمشاعر التي تعطي النظام والمعنى للعملية السياسية والتي توفر الافتراضات والقواعد الأساسية التي تحكم السلوك في الأنظمة السياسية".(٩٠)

وتتشكل الثقافة السياسية للمجتمع من خلال عدة توجهات: منها التوجهات المعرفية لهذا المجتمع والخاصة بمعرفة النظام السياسي؛ والتوجهات العاطفية له والخاصة بمشاعر القبول أو الرفض أو المشاركة حيال المواضيع السياسية المتنوعة؛ والتوجهات التقييمية للمجتمع والخاصة بإطلاق الأحكام والآراء الضمنية حول المواضيع والأحداث السياسية. وبناء عليه فالثقافة السياسية للمجتمع تمثل التعبير المختصر لتوجهات البيئة المعرفية والعاطفية والتقييمية نحو المواضيع السياسية، والتي تتأثر وتتحدد بعوامل التقاليد والأعراف والموروثات والعوامل التاريخية،

(89) David McQuoid-Mason, Loyd Lotz, Lindi Coetzee, op. cit., p128:145. Frances Ridout, op. cit., p83:84.

(90) V.V.V. Nagendra Rao, op. cit., p 42:45. Filipe Carreira Da Silva, Terry N. Clark, and Mónica Brito Vieira, op. cit., p1. Stephen Fisher, op. cit., p2.

والجغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية لهذا المجتمع.

فمن الزاوية التاريخية نجد أن تقاليد كل بلد تلعب دورا هاما في صنع الثقافة السياسية الخاصة بها، فنري أنه في حين يتبع الشعب البريطاني تقاليده ويؤمن بالتغيير البطيء والتدريجي الأمر الذي ترتب عليه اندماج تلك القيم القديمة للمجتمع مع مواقفه الحديثة، نجد أن الشعب الفرنسي بمزاجه الثوري قد غير دستوره مرات عديدة عقب ثورة عام ١٧٨٩.

أما من الزاوية الجغرافية فيتضح أثر الجغرافيا في تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع، حيث نجد أن الطابع الانعزالي للجزر البريطانية ترتب عليه حماية البلاد من الغزو الأجنبي ومن تدفق الهجرات البشرية لأجناس أخري وما كان يمكن أن يترتب عليه من ظهور مشكلة الاختلافات العرقية، وذلك بعكس فرنسا الموجودة بقلب أوروبا فتأثرت بالحروب التي اجتاحت المنطقة، بالإضافة إلى أزمة المهاجرين والتي تعاني منها في خضم الاختلافات العرقية والثقافية الحادة نتيجة وجودها على البحر المتوسط.

ومن الزاوية الاجتماعية والاقتصادية فنجد أن المجتمع الصناعي يغلب عليه الطابع الحضري ومن ثم فهو مجتمع أكثر تعقيدا وبناء عليه يرتفع مستوى متطلباته الخدمية من حيث مستوى التعليم والصحة وغيرها، مقارنة بالمجتمع الريفي الذي يسوده الثبات والتحفظ لذلك نجد أن الدول ذات الأغلبية السكانية من الفلاحين هي الأكثر تحفظا.[٩١]

وتصنف الثقافة السياسية للمجتمع وفقا لتصنيف غابرييل ألموند وسيدني فيربا Gabriel Almond and Sydney Verba إلى ثلاثة مستويات على النحو التالي:

- **الثقافة السياسية الضيقة:** ويسود هذا النوع من الثقافة السياسية بين الأشخاص عديمي الوعي بالنظام السياسي الوطني؛ ويوجد هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التقليدية البسيطة التي تعم فيها الأمية، وفيها يمكن دمج

(91) V.V.V. Nagendra Rao, op. cit., p 42:45. Filipe Carreira Da Silva, Terry N. Clark, and Mónica Brito Vieira, op. cit., p1:3.

المهام السياسية والاقتصادية والدينية بيد سلطة واحدة. وتظهر هذه الثقافة في الدول الفاشلة مثل الصومال في أوائل القرن الحادي والعشرين، حيث حكم أمراء الحرب.

- **الثقافة السياسية الموضوعية:** وفيها يكون هناك اختلاف كبير في التوجهات حيال النظام السياسي القائم؛ ويحدث ذلك في المستعمرات التابعة حيث يتراوح السكان بين متقبل أو معادي لنظامهم السياسي الخاضع للمستعمر، لذلك فهم إما يقبلون سلطة حكامهم كسلطة شرعية، أو يناضلون ضدهم باسم حقهم في تقرير المصير.

- **الثقافة السياسية المشاركة:** وفيها يكون الشعب على دراية تامة بالنظام السياسي عضويا وموضوعيا، فهم مشاركين نشطين في عملية صنع القرار السياسي، حيث يبادرون بتقديم مطالبهم إلى النظام السياسي من خلال الأحزاب السياسية أو جماعات الضغط، ويظهر هذا النوع من الثقافة السياسية في الديمقراطيات الحديثة.[٩٢] ويضاف للتصنيفات السابقة وفقا لما ذهب إليه الموند وفيربا التصنيف التالي:

- **الثقافة السياسية الفرعية:** وفيها تتميز فئة معينة من المجتمع بتطوير ثقافة فرعية سياسية خاصة بها نتيجة ظروف معينة دعمت هذا الاختلاف كاختلاف اللغة، أو الدين، أو الطبقة، أو الطائفة، وتظهر هذه الثقافة السياسية عند عجز النظام السياسي القائم عن تلبية الاحتياجات المتغيرة بصورة متسارعة للمجتمع، وتظهر هذه الثقافة في فرنسا وفي العديد من الدول النامية كالهند حيث تتعدد الأعراق المكونة للمجتمع.[٩٣]

وقد تناول مؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية معايير تقييم الثقافة السياسية الديمقراطية، وقد جاء مؤلف برنامج قانون الشارع "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" في طبعته الثانية الصادرة في ٢٠١٧ متوافقا مع تلك الفئة من

(92) Sri Nuryanti, op. cit., p 37. Stephen Fisher, op. cit.

(93) V.V.V. Nagendra Rao, op. cit., p 42:45. Filipe Carreira Da Silva, Terry N. Clark, and Mónica Brito Vieira, op. cit., p 1:3.

المعايير على النحو التالي:

أولا- معايير تقييم الثقافة السياسية الديمقراطية في ضوء مؤشر الإيكونوميست:

أورد مؤشر الإيكونوميست للديمقراطية في فئة القياس الخاصة بالثقافة السياسية الديمقراطية، معايير التقييم في صورة ثمانية أسئلة تتناول موضوع الوعي بالديمقراطية من حيث مدي الإيمان المجتمعي بها وتبنيها، والتصورات المجتمعية المرتبطة بالقيادة والديمقراطية وكل من: النظام العام والنظام الاقتصادي، ومدي استقلال السلطة المدنية عن السلطة الدينية. ومن تلك التساؤلات يمكن القول بأنه لتعزيز الديمقراطية يجب مراعاة بعض الضوابط عند تحديد الإطار التنظيمي للثقافة السياسية الديمقراطية للمجتمع وذلك على النحو التالي:

فمن تمام الثقافة السياسية الديمقراطية أن يكون هناك درجة كافية من التماسك والترابط المجتمعي لدعم ديمقراطية مستقرة وفعالة؛ وفيما يتعلق بتصورات القيادة فيتم قياس نسبة المواطنين الذين يرغبون في وجود زعيم قوي لا يلقي أي بال للبرلمان وللانتخابات وتم تقسيم النسبة المئوية للمواطنين الذين يفضلون تلك الحالة إلى ثلاثة مستويات: الأولى إذا كانت تلك النسبة أقل من ٣٠ % من مجموع المواطنين، والثانية إذا كانت من ٣٠% إلى ٥٠%، والثالثة إذا كانت أكثر من ٥٠%؛ أما فيما يتعلق بتصورات الحكم العسكري فيتم قياس النسبة المئوية للمواطنين الذين يفضلون الحكم العسكري وفقا لثلاثة مستويات على النحو التالي: الأولى إذا كان أقل من ١٠% من مجموع المواطنين، والثانية إذا كان من ١٠% إلى ٣٠ %، والثالث إذا كان أكثر من ٣٠%؛ وعن تصورات تولي التكنوقراط (الخبراء) لسدة الحكم وهو ما يطلق عليه حكومة التكنوقراط فيتم تقسيم نسبة من يفضلون هذا النظام من المواطنين إلى الفئات التالية: الأولى إذا كانت نسبتهم أقل من ٥٠% من مجموع المواطنين، والثانية إذا كانت النسبة من ٥٠% إلى٧٠%، والثالثة إذا كانت أكثر من ٧٠%؛ وعن رؤية المجتمع لدور الديمقراطية في تحقيق الصالح العام تنقسم النسب المئوية لفئات المجتمع التي لا توافق الاتجاه الذي يري أن الديمقراطية لا تحقق الصالح العام وتتعارض معه إلى الفئات التالية: الأولى إذا كانت نسبتهم أكثر من ٧٠% من مجموع المواطنين، والثانية إذا كانت نسبتهم من

٥٠% إلى ٧٠%، والثالثة إذا كانت أقل من ٥٠%؛ وعن رؤية المجتمع لدور الديمقراطية في تحسين الأداء الاقتصادي تنقسم النسب المئوية لفئات المجتمع التي تري أن الديمقراطية تؤدي إلى حسن إدارة النظام الاقتصادي إلى الفئات التالية: الأولى إذا كان نسبتهم أكثر من ٨٠% من مجموع المواطنين، والثانية إذا كان نسبتهم من ٦٠% إلى ٨٠%، والثالثة إذا كان أقل من ٦٠%؛ كما يجب أن يكن هناك تأييد شعبي للديمقراطية باعتبارها أفضل شكل من أشكال الحكم ويتم قياس النسبة المئوية للأشخاص المؤيدون لذلك إلى ثلاثة فئات: الأولى إذا كان نسبتهم أكثر من ٩٠% من مجموع المواطنين، والثانية إذا كان نسبتهم من ٧٥% إلى ٩٠%، والثالثة إذا كان نسبتهم أقل من ٧٥%؛ ومن معالم الديمقراطية انفصال السلطة الدينية عن سلطة الحكم وفي هذا الصدد يثور التساؤل حول مدى وجود تقليد قوي لفصل الكنيسة - والتي تمثل السلطة الدينية في العالم الغربي - عن الدولة من عدمه.[٩٤]

ثانيا- الثقافة السياسية الديمقراطية في ضوء برنامج قانون الشارع:

تناول كتاب الديمقراطية للجميع موضوع المشاركة السياسية في الفصل الأول الذي يحمل عنوان "ماهية الديمقراطية؟ "What is Democracy؟ والذي بدأ ببيان الأهداف المرتجاة نتيجة دراسة ذلك الموضوع، حيث يكون المتدرب بعد دراسة ذلك الموضوع قادرا على: وصف الحكومة الديمقراطية وبيان أوجه اختلافها عن الديكتاتورية، وعلى التمييز بين سلطة الحكم الشرعية وغير الشرعية، وعلى المقارنة بين الصور المختلفة للديمقراطية، وعلى بيان المبادئ الأساسية للديمقراطية، وعلى مناقشة توقعاته حول الديمقراطية، وعلى معرفة ما إذا كان يفكر بطريقة ديمقراطية من عدمه.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تم تناول موضوع ماهية الديمقراطية؟ "What is Democracy؟" بالفصل الأول من خلال المحتوى التدريبي الذي يتضمن المفردات التالية: تعريف الديمقراطية وصورها، والديمقراطية والسلطة، والفرق بين الديمقراطية والديكتاتورية، وصور الديمقراطية التمثيلية، والمبادئ

(94) The Economist Intelligence Unit EIU, op. cit., p 74:76.

الأساسية للديمقراطية، ومعالم الديمقراطية، وما هو المتوقع من الديمقراطية، وأنت والديمقراطية. وذلك بأسلوب سهل ومبسط ينتهي بطرح أسئلة عقب كل موضوع على المتدرب بغرض فتح باب النقاش العملي وتمثيل الأدوار حول ذلك الموضوع.[٩٥]

الفرع الثالث: الحريات المدنية

Civil liberties

ترتب الحريات العامة امتيازات للأفراد في مواجهة السلطة العامة، الأمر الذي يلقي على عاتق الدولة واجبات تلتزم بأدائها، وتنقسم هذه الواجبات إلى: واجبات إيجابية مثل واجب الدولة في توفير فرصة عمل للمواطنين، وواجبات سلبية مثل واجب الدولة في عدم المساس بسلامة وتكامل جسم الإنسان؛ وتنقسم الحريات العامة إلى حريات مدنية ثابتة لكل إنسان بوصفه عضواً في جماعة مدنية منظمة كالحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية وحرية الاعتقاد والتعبير ويتمتع بها كافة أفراد المجتمع على قدم المساواة دون تمييز بين أي مواطن أو أجنبي، وحريات سياسية مقصورة على مواطني الدولة وفق شروط معينة لتعلقها بإدارة شئون الدولة كالحق في الانتخاب وحق الترشيح وحق تولي الوظائف العامة. ويلاحظ أنه في خصوص الحقوق والحريات العامة فإن الحقوق يقصد بها المصالح التي يمنحها ويحميها القانون الوضعي، أما الحريات فيقصد بها قدرة الفرد على ممارسة حقوقه التي قررها له القانون الوضعي أو القانون الطبيعي.[٩٦] وتطبيقا لذلك نجد أن الحقوق المدنية تشير إلى دور الدولة في ضمان حصول جميع المواطنين على حماية متساوية بموجب القانون ومراعاة تكافؤ الفرص بينهم بغض النظر عن العرق، أو الدين، أو الجنس، أو غيرها من الخصائص، وبالتالي فإن الحقوق المدنية هي التزامات مفروضة على الدولة لتعزيز المساواة. وبشكل عام

(95) David McQuoid-Mason, Loyd Lotz, Lindi Coetzee, op. cit., p1:26. Frances Ridout, op. cit., p82.

(٩٦) عواد عباس الحردان، مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥٦. د. عروبة جبار الخزرجي، مرجع سابق، ص ٣٦٩. د. عبد الله سهل ماضي العتيبي، مرجع سابق، ص٤٠٣. د. سعاد الشرقاوي، نسبية الحريات العامة وانعكاسها على التنظيم القانوني، مرجع سابق، ص٥. د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص٩. د. قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٦.

يتضمن مصطلح الحقوق المدنية إجراءات حكومية إيجابية، في حين يتضمن مصطلح الحريات المدنية قيودًا على الحكومة؛ حيث تشير الحريات المدنية إلى الحقوق الفردية الأساسية مثل حرية التعبير أو الصحافة أو الدين، وغيرها من القيود المفروضة على سلطة الحكومة في كبح أو إملاء تصرفات وسلوكيات الأفراد، حيث توفر الحريات المدنية الحماية للأفراد من الإجراءات الحكومية غير السليمة والتدخل الحكومي التعسفي.(٩٧)

وعلى المستوى الدولي نجد أن الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته تستند على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتمحور حول كل من: **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** الصادر عن الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٨، والذي يعد مصدر الهام للعديد من الاتفاقيات والقوانين الوطنية لحقوق الإنسان للعديد من الدول نظرا لكون حقوق الإنسان حقوق عالمية لا يمكن المساس بها أو الانتقاص منها باعتبارها كل لا يتجزأ، حيث ينص على تمتع الجميع بالحرية والمساواة بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة، وقد جاء في تلاثين مادة تتناول الحق في عدم التمييز والحق في التعليم وحرية التعبير والحق في اللجوء؛ وكذلك الحقوق المدنية كالحق في الحياة، والسياسية كالحق في الانتخاب، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالحق في السكن والحق في الضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٦ **عهدين دوليين أحدهما خاص بالحقوق المدنية والسياسية، والأخر خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**(٩٨)

---

(97) The U.S. Department of Justice's Global Justice Information Sharing Initiative Global, Privacy, Civil Rights, and Civil Liberties Policy Templates for Justice Information Systems, USA, February 2008, P 2:3.

(٩٨) منظمة العفو الدولية، ما هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولماذا أُصدر؟. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://rb.gy/0s52iy في (١ ديسمبر ٢٠٢٣) . مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيسوتا، حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان: القرار ٢٠٠٠/٦٧ لجنة حقوق الإنسان الدورة السادسة والخمسين. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://2u.pw/6YPUW0I في (١ ديسمبر ٢٠٢٣) . الأمم المتحدة، حقوق الأنسان: مكتب المفوض السامي، ما هي حقوق الإنسان؟، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان: لمحة تاريخية =

ومن المبادئ الأساسية للديمقراطية هو تقرير المساواة بين كافة أفراد المجتمع، ذلك أن حماية حقوق الإنسان الأساسية تمثل ركيزة أساسية لتفعيل تلك الديمقراطية. وتمثل الحريات المدنية أساس الديمقراطية في الممارسة العملية، ففي غالبية البلدان يعد بيان حقوق المواطنين جزءًا هاما من الدستور، كما يتم تنظيم هذه الحقوق ووضعها موضع التنفيذ بموجب قوانين خاصة، كما يتم مراقبة أي انتهاك لهذه الحقوق من قبل المحاكم. ويتم حماية حقوق الإنسان وحرياته المدنية في أي نظام ديمقراطي من خلال احترام ذلك النظام بموجب تشريعاته الداخلية لتلك الحقوق والحريات والمنصوص عليها في المعاهدات الدولية وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين المتعلقين بكل من الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[٩٩]

ويشهد بداية القرن الحادي والعشرين انفتاح وتوسع كبير في وسائل وأساليب التواصل الاجتماعي حول العالم وهو ما يضع الحريات المدنية على المحك في مواجهة العديد من التحديات، لهذا السبب يتعين على الدولة عند تنظيم الحقوق والحريات المدنية مراعاة عدة مبادئ أساسية أفرزها ذلك الواقع الجديد، وذلك على النحو التالي:

- احترام قاعدة أن الأفراد العاديين هم أفضل الأشخاص الذين يمكنهم اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم الخاصة.
- إن النضال من أجل تحقيق المساواة أصبح على نفس درجة النضال من أجل الحرية في بعض المجالات.
- أن الدولة لا تملك سلطة منع أي نشاط خاص ما دام لا يضر بالآخرين ولا بالصالح العام.

والعهدان الدوليان. متاحة على الموقع الإلكتروني التالي: https://2u.pw/58kuMi في (١ ديسمبر ٢٠٢٣) .

(99) Colm O'Cinneide, Human rights and civil liberties, In book: The UK's Changing Democracy: The 2018 Democratic Audit, November 2018, p 367. Sri Nuryanti, op. cit., p 38.

- لا يجوز للحكومة، ولا ينبغي لها، أن تحتكر طرق التعبير المختلفة عن الرأي.
- تتمتع حرية التنقل وتكوين الجمعيات بذات القدر من الأهمية التي تتمتع بها حرية الرأي والتعبير.
- يجب توفير الحماية للأفراد ضد أولئك الذين قد يستخدمون حقوقهم في التعبير كوسيلة لإيذاء الآخرين.
- إن التعليم هو السبيل الأساسي لحماية الحقوق والحريات المدنية.(١٠٠)

وقد تناول مؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية معايير تقييم الحريات المدنية، وقد جاء مؤلف برنامج قانون الشارع في طبعته الثانية الصادرة في ٢٠١٧ بعنوان: "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" متوافقا مع تلك الفئة من المعايير على النحو التالي:

أولا- معايير تقييم الحريات المدنية في ضوء مؤشر الإيكونوميست:

جاء المؤشر الخاص بالحريات المدنية في صورة سبعة عشر سؤال من خلالهم يتم تناول الحريات المدنية وما تحويه من موضوعات تتناول حرية الإعلام والتعبير والاحتجاج والوصول للإنترنت، وحرية تكوين منظمات مهنية ونقابات عمالية، والحق في الشكوى، والحق في السلامة الجسدية من التعذيب، واستقلال السلطة القضائية، والحق في المساواة، والحق في الأمن، والحق في الملكية، والحريات الشخصية، والحق في عدم التمييز بسبب اللون أو العرق أو العقيدة، ومدى حق الدولة في الحد من الحريات وعلى أي أساس. ومن تلك التساؤلات يمكن القول انه لتعزيز الديمقراطية يجب مراعاة بعض الضوابط عند تحديد الإطار التنظيمي للحريات المدنية على النحو التالي:

يجب أن تعتمد الحريات المدنية على وجود إعلام - سواء كان تقليديا أو إلكترونيا- حر ومتعدد، ولا يخضع لرقابة القبضة الحديدية للدولة إلا بالحد الأدنى اللازم للحفاظ على النظام العام، ويجب ألا يهيمن فرد واحد فقط أو فردين وحدهما دون غيرهما من مالكي القطاع الخاص على وسائل الإعلام. كما تعتمد

(100) Richard Grayson and others, Protecting Civil Liberties, Policy Paper 44, Liberal Democrats, London, 2001, p 4.

تلك الحريات المدنية على وجود إعلام ورقي مطبوع حر قائم على التعدد والتنوع ولا يخضع للرقابة المشددة من الدولة إلا في حدود القانون، ويجب ألا يسيطر القطاع الخاص على ملكية الصحافة الوطنية والتي يجب أن تظل خارج نطاق سيطرته على سبيل الدوام. ويتعين أن يتم ضمان حرية التعبير والاحتجاج باستثناء القيود المقبولة والمتعلقة بحفظ النظام العام كحظر الدعوة لأعمال العنف؛ ويجب أن تتوافر التغطيات الإعلامية للأحداث المتنوعة وأن تتصف تلك التغطية بالمصداقية والقوة، وأن يكون هناك نقاش مفتوح وحر للقضايا العامة مع تعدد وتنوع الآراء المطروحة في ذلك النقاش؛ ويتعين ألا يكون هناك قيود ذات طبيعة سياسية على الوصول إلى الإنترنت؛ مع وجوب أن يتمتع المواطنون بحرية تكوين المنظمات المهنية والنقابات العمالية والتي يمكن إخضاعها لبعض القيود المرتبطة بالنظام العام؛ ويتعين أن توفر مؤسسات الدولة للمواطنين الحق في تقديم التماسات وشكاوي للحكومة كآلية لدفع المظالم؛ ويجب أن لا تسمح الدولة باللجوء إلى أساليب التعذيب؛ ويجب أن تتمتع السلطة القضائية بالاستقلال في مواجهة نفوذ الحكومة بصورة تسمح للقضاة بإصدار أحكام قضائية ضد الحكومة أو ضد أحد من كبار المسؤولين الحكوميين؛ ويتعين أن تتوافر درجة من التسامح الديني وحرية التعبير الديني بحيث يسمح لجميع الأديان بالعمل بحرية سواء في الأماكن العامة أو الخاصة دون خوف؛ ويجب أن يتساوى جميع المواطنين أمام القانون دون أي تمييز بينهم استنادا إلى انتمائاتهم؛ ويجب أن لا تتمتع أي جماعات بالقدرة على الإفلات من الملاحقة القضائية بموجب القانون، ذلك أنه من غير المقبول وجود حالات للإفلات من الملاحقة القضائية بالنسبة للأشخاص النافذين في الدولة؛ ويجب أن يتمتع المواطنين بالأمن بحيث يقل معدل انتشار الجريمة؛ ويجب أن تتمتع حقوق الملكية الخاصة وكذلك الإعمال التجارية الخاصة بالحماية من التدخل الحكومي غير المبرر؛ ويجب أن يتمتع المواطنين بالحريات الشخصية والمساواة بين الجنسين والحق في السفر واختيار العمل والدراسة؛ وعن التصورات الشعبية بشأن حماية حقوق الإنسان فقد تم تقسيم نسبة المواطنين الذين يذهبون إلى وجود احترام لحقوق الإنسان الأساسية في بلدهم إلى الفئات التالية: الأولى إذا كانت نسبة المواطنين أكثر من ٧٠% من من مجموع المواطنين، والثانية إذا كانت نسبة المواطنين من ٥٠% إلى ٧٠%، والثالثة إذا كانت نسبة المواطنين أقل من ٥٠%؛ كما

يجب ألا يكون هناك تمييز ملموس بين المواطنين على أساس العرق أو اللون أو العقيدة؛ وألا تتذرع الحكومة بوجود مخاطر وتهديدات قائمة في مواجهة الدولة للحد من الحريات المدنية.(١٠١)

ثانيا- الحريات المدنية في ضوء برنامج قانون الشارع:

تناول مؤلف برنامج قانون الشارع "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" موضوع الحريات المدنية في الفصل الرابع الذي يحمل عنوان "حقوق الإنسان والديمقراطية Human Rights and Democracy" والذي بدأ ببيان الأهداف المرتجاة من دراسة ذلك الموضوع، حيث يكون المتدرب قادرا على: وصف المقصود بحقوق الإنسان؛ وعلى تحديد الأنواع المختلفة لهذه الحقوق؛ وعلى بيان أن وثيقة حقوق الإنسان تتناول هذه الحقوق من محورين: أحدهما رأسي يتناول علاقة أفراد الشعب بالدولة، والأخر أفقي يتناول علاقة أفراد الشعب فيما بينهم؛ وعلى توضيح كيفية مساهمة حقوق الإنسان في نجاح الديمقراطية؛ وعلى بيان أهمية كل من حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع والحق في المساواة في إطار الديمقراطية؛ وعلى توضيح متى يكون من الضروري تقييد بعض الحقوق والحريات في ضوء الديمقراطية؛ وبالمثل توضيح متى يكون من المبرر فرض قيود وتعليق الحماية المقررة لبعض حقوق الإنسان في ضوء الديمقراطية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تم تقسيم محتوي الفصل الرابع "حقوق الإنسان والديمقراطية" إلى عدة موضوعات فرعية تأخذ صورة المفردات التالية: ماهية حقوق الإنسان؛ والصور المختلفة لحقوق الإنسان؛ وماهية الحقوق التي ينبغي النص عليها في وثيقة الحقوق؛ وكيفية مساهمة حقوق الإنسان في نجاح الديمقراطية؛ وكيفية حدوث التعارض في المصالح المتعلقة بحقوق الإنسان في ظل الديمقراطية؛ ومدي إمكانية تبرير تعليق حقوق الإنسان في ظل الديمقراطية، وذلك بأسلوب سهل ومبسط ينتهي بطرح عدة أسئلة على المتدرب بغرض فتح باب النقاش العملي وتمثيل الأدوار حول ذلك الموضوع.(١٠٢)

(101) The Economist Intelligence Unit EIU, op. cit., 76:78.

(102) David McQuoid-Mason, Loyd Lotz, Lindi Coetzee, op. cit., p84:107. Frances Ridout, op. cit., p83.

ومن العرض السابق لفعالية برنامج قانون الشارع بجنوب إفريقيا - وفقا لإصداره الأخير المتمثل في مؤلف "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" - في طبعته الثانية الصادرة عام ٢٠١٧ - في ضوء مؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية، يتبين لنا أن ذلك البرنامج قد جاء متفقا مع فئات معايير قياس الديمقراطية الخمسة وفقا للمؤشر المذكور، حيث أورد مؤلف " قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" خمسة فصول تدريبية مقابلة لفئات معايير القياس الخمسة الواردة بمؤشر الإيكونوميست، حيث جاءت متفقة مع ما ورد بمعايير قياس مؤشر الإيكونوميست والواردة في صورة أسئلة، وذلك على النحو التالي:

- ففيما يتعلق بمؤشر الإيكونوميست الخاص بفئة العملية الانتخابية والتعددية، نجد أن مؤلف " قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" قد تناول موضوع ذلك المؤشر في الفصل الخامس منه تحت عنوان "الانتخابات Elections".
- وفيما يتعلق بالمؤشر الخاص بفئة عمل الحكومة، نجد أن المؤلف المذكور قد تناول موضوع ذلك المؤشر في الفصل الثاني والذي يحمل عنوان: كيف تعمل الحكومة في ظل الديمقراطية How Government Works in a Democracy.
- وفيما يتعلق بالمؤشر الخاص بفئة المشاركة السياسية، نجد أن المؤلف المذكور قد تناول موضوع ذلك المؤشر في الفصل السادس الذي يحمل عنوان: مشاركة المواطنين Citizen Participation.
- وفيما يتعلق بالمؤشر الخاص بفئة الثقافة السياسية الديمقراطية، نجد أن المؤلف المذكور قد تناول موضوع ذلك المؤشر في الفصل الأول الذي يحمل عنوان: ماهية الديمقراطية؟ What is Democracy؟.
- وفيما يتعلق بالمؤشر الخاص بفئة الحريات المدنية، نجد أن المؤلف المذكور قد تناول موضوع ذلك المؤشر في الفصل الرابع الذي يحمل عنوان: حقوق الإنسان والديمقراطية Human Rights and Democracy.

وزيادة على ذلك نجد أن مؤلف "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" لم يُكتفى بإيراد خمسة فصول توافق فئات القياس الخمسة لمؤشر الإيكونوميست، بل نجده قد أورد فصلا مستقلا وهو الفصل الثالث لموضوع "الرقابة على إساءة

استعمال السلطة والانحراف بها "Checking the Abuse of Powerتناول فيه: بيان ماهية السلطة، ومبادئ المحاسبة والشفافية، والطرق الداخلية والدولية للرقابة على إساءة استعمال السلطة والانحراف بها. ويستهدف المؤلف من خلال ذلك الفصل أن يكون المتدرب قادرا على توضيح المقصود بإساءة استعمال السلطة والانحراف بها، وأن يستطيع بيان المقصود بالمحاسبة والشفافية وحدودهما، وعلى شرح دور مبدأ الفصل بين السلطات في تفعيل الرقابة على إساءة استعمال السلطة والانحراف بها، وعلى شرح الطرق الدولية المختلفة للرقابة على إساءة استعمال السلطة والانحراف بها. ويتخلل الفصل التدريبي شأنه شأن باقي فصول المؤلف أسئلة لتفعيل النقاش ولعب الدوار بين المتدربين بهدف إكسابهم المهارة والخبرة في التعامل مع مثل هذه المواقف، ومما لا شك فيه أن إضافة ذلك الفصل التدريبي يعد إضافة موفقة للمؤلف من قبل فريق عمل برنامج قانون الشارع ذلك أن نشر الوعي حول إساءة استعمال السلطة والانحراف بها من شأنه التصدي لهذا الانحراف في مهده وعدم السكوت عليه لحين تفشيه وتهديده لوجود الدولة، فالسلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة وفقا لما ذهب إليه الرئيس الأميركي لنكولن.

الخاتمة

أثر برنامج قانون الشارع - كآلية من آليات تعزيز الديمقراطية- بفاعلية في تسريع وتيرة عملية التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا، لما له من قدرة فائقة على التغلغل للقاعدة العريضة من أفراد المجتمع والعمل على نشر الوعي القانوني بينهم. وبالنظر للإصدار الأخير لمؤلفات ذلك البرنامج بجنوب إفريقيا وهو مؤلف "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع" في طبعته الثانية، نجد أنه قد تناول موضوعات لا غنى عن ضرورة معرفتها لأي مجتمع يرغب في ترسيخ مبادئ وأسس الديمقراطية لديه، وتتعلق تلك المواضيع بماهية الديمقراطية، وكيفية عمل الحكومة في النظم الديمقراطية، وسبل الرقابة عليها في حالة انحرافها بالسلطة، وحقوق الإنسان والديمقراطية، والانتخابات، ومشاركة المواطنين السياسية. ويستهدف برنامج قانون الشارع من وراء دراسة هذه المواضيع تحقيق مشاركة المتدرب فيها وتعلمها بطريقة نشطة وتفاعلية على أساس الحوار والمناقشة وتمثيل الأدوار بذات الطريقة التي تمارس بها الديمقراطية وسائر الحقوق المدنية في الحياة الواقعية. لذلك فإن المخاطبين ببرنامج قانون الشارع يكتسبون سبل التفكير الديمقراطي ومهارات التعبير، الأمر الذي يجعلها موضوعات دراسية شيقة وفائقة القدرة في التأثير الإيجابي على كافة فئات المجتمع، بالإضافة إلى إحاطة طالب القانون عمليا بالمشاكل التي يعاني منها مجتمعه على أرض الواقع، وتدريبه على كيفية مواجهة المشكلات الناجمة عن الظلم الاجتماعي والاقتصادي والفساد والتغول على الحقوق والحريات العامة، ومعاونته علي احتراف العمل القانوني بمهنية في سن مبكر وقبل دخول سوق العمل، فكل هذه المهارات و القيم الفكرية والأخلاقية يحصل عليها طالب القانون بمناسبة مساهمته في التدريبات المتعلقة بتنفيذ برنامج قانون الشارع، الأمر الذي ينعكس مباشرة على نمو حس العدالة في المجتمع.[١٠٣] وهو ما يعزز تحقيق الديمقراطية وفقا لما ذهب إليه الأمين العام للأمم المتحدة – بمناسبة توكيده على أهمية الهدف السادس عشر من أهداف التنمية

(103) Stephen Wizner, the Law School Clinic: Legal Education in the Interests of Justice, Faculty Scholarship Series. Paper 1843, Fordham Law Review, vol. 70, 2001-2002, p.1934.

المستدامة والمتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية- من أن: "الناس يريدون الغذاء والمأوى، والتعليم والرعاية الصحية وزيادة الفرص الاقتصادية، ويريدون العيش بلا خوف، ويريدون أن يكونوا قادرين على الثقة في حكوماتهم ومؤسساتهم العالمية والوطنية والمحلية، ويريدون الاحترام الكامل لما لهم من حقوق الإنسان، ويطالبون عن حق بأن يكون لهم دور أكبر في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم."(١٠٤)

ولذلك تم بحث موضوع: "برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الديمقراطية في ضوء مؤشر الإيكونوميست: دراسة تحليلية تطبيقية على تجربة دولة جنوب إفريقيا"، ففي مبحث أول تم تناول المفاهيم الأساسية حول برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الديمقراطية من خلال استعراض ماهية برنامج قانون الشارع عن طريق بيان مفهومه ونشأته وتطوره، وفي مبحث ثاني تم تناول تطبيق برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الديمقراطية في تجربة دولة جنوب إفريقيا من خلال استعراض تعريف الديمقراطية وصورها والمفاهيم المرتبطة بها كالعدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي، واستعراض دور برنامج قانون الشارع في تعزيز الديمقراطية في جنوب إفريقيا وذلك بتناول تاريخ التحول الديمقراطي بها ودور برنامج قانون الشارع في التحول الديمقراطي الذي مرت به، وفي مبحث ثالث تم تناول فعالية برنامج قانون الشارع في دولة جنوب إفريقيا في ضوء مؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية، من خلال بيان فعالية برنامج قانون الشارع في ضوء معاييره المؤسسية وهما معياري: العملية الانتخابية والتعددية، وأداء الحكومة؛ وفي ضوء معاييره الموضوعية وهي معايير: المشاركة السياسية، والثقافة السياسية الديمقراطية، والحريات المدنية. وبناء على ما تقدم تم استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

أولا- نتائج البحث:

- إن لبرنامج قانون الشارع - كآلية من آليات تعزيز الديمقراطية - أثره

(١٠٤) الأمم المتحدة، الأمين العام: المبادئ الديمقراطية في جوهر خطة التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠، مرجع سابق.

الفعال في تسريع وتيرة التحول الديمقراطي، لما له من دور هام في نشر الوعي بالديمقراطية ومفرداتها بين فئات المجتمع المختلفة.

- توافق مفردات مؤلف برنامج قانون الشارع في دولة جنوب إفريقيا بإصداره الأخير والذي يحمل عنوان: "قانون الشارع: الديمقراطية للجميع"، مع فئات معايير تقييم الديمقراطية وفقا لمؤشر الإيكونوميست لقياس الديمقراطية.
- لعب برنامج قانون الشارع دور هام في التخلص من أسوأ نظام يمكن أن تعاني منه البشرية وهو نظام التمييز والفصل العنصري، حيث إنه نشأ في الولايات المتحدة الأميركية مدفوعا بالرغبة في التخلص من الأثار السيئة التي أعقبت إنتهاء نظام التمييز العنصري لديها، كما لم يمتد ويعمل به في دولة جنوب إفريقيا إلا لذات السبب وهو العمل على التخلص من نظام الفصل العنصري. وهنا يلاحظ تشابه تجربتي الولايات المتحدة الأميركية وجنوب إفريقيا فيما يتعلق بأزمة التمييز العنصري في الدولتين، وإن كانت تجربة الولايات المتحدة الأميركية في التخلص من آثار التمييز العنصري بواسطة برنامج قانون الشارع أسبق وأقدم من تجربة جنوب إفريقيا في التخلص من نظام الفصل العنصري بواسطة ذات البرنامج.
- إن حروب القرن الواحد والعشرين هي حروب قائمة على العبث بوعي الشعوب بالمقام الأول في ضوء التطور الهائل في وسائل التواصل الاجتماعي الذي أضحي معه العالم قرية صغيرة يعلم القاصي فيها والداني ما يدور بمختلف دول العالم في ذات توقيت حدوثه، مما يجعل العبث بالعقول أمر في منتهي السهولة واليسر لذا كان العمل على زيادة وعي الشعوب وتثقيفها أحد أهم واجبات الدول في العصر الحديث.
- للجامعة دور هام في نشر الوعي لدي المجتمع حيث لا يقتصر دورها على الجانب الأكاديمي فحسب، بل يمتد إلى مجال خدمة المجتمع وبنائه، ومما لا شك فيه أنه في عالمنا المعاصر الذي تتلاطم فيه الفتن من كل جانب أصبحت مسألة النهوض بالوعي المجتمعي وتنميته هي مسألة مصيرية، لذا كان على الجامعة على وجه العموم وعلى كليات الحقوق على وجه الخصوص دورا هاما في تنمية هذا الوعي والنهوض به. ومما لا شك فيه أن تنمية وعي فئات

المجتمع المختلفة بالمفاهيم القانونية الأساسية بصفة عامة وبمفاهيم الديمقراطية والدولة والحقوق والحريات العامة بصفة خاصة له فائدة مزدوجة: فمن جهة يؤدي إلى تنمية روح الانتماء لديهم، ومن جهة أخري فهو يمثل سياجا منيعة تحول دون الانحراف بالسلطة من قبل القائمين عليها.

- يلعب برنامج قانون الشارع دور هام في تطوير التعليم القانوني، باعتباره أداة لهذا التطوير، عن طريق ربط مفردات هذا التعليم بالشارع واحتياجاته الفعلية وما يطرأ عليه من تطورات، مما يسمح بتطوير المناهج التعليمية بكليات الحقوق في ضوء الواقع الفعلي للمجتمع. بالإضافة إلى تعزيز الجانب الأخلاقي والمهني لدي طلاب القانون.

ثانيا- توصيات البحث:

- ضرورة العمل على تطوير مناهج التعليم بكليات الحقوق وإدماج برنامج قانون الشارع ضمن المقررات التعليمية بما يخدم المجتمع، حيث لا يقتصر دور الجامعات على العملية التعليمية فقط، بل يمتد دورها إلى كل من: النشاط البحثي، وخدمة المجتمع.
- عقد المزيد من المؤتمرات والندوات بين كليات الحقوق وممثلي فئات المجتمع المختلفة حول التوعية بأهمية برنامج قانون الشارع ودوره المأمول في خدمة المجتمع وكيفية العمل على تطويع مفرداته بما يتماشى والاحتياج الفعلي لهذه الفئات.
- تبني الجهات المسئولة بالدولة ومتخذي القرار لبرنامج قانون الشارع بحيث يتم تحت رعايتها، بل وإدماجها في برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة من قبلها لفئات المجتمع المختلفة.
- ضرورة تعاون نقابة المحامين مع كليات الحقوق في سبيل إعداد برامج قانون الشارع بصور متعددة ومتنوعة حتى تتفق واحتياجات فئات المجتمع المختلفة.

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

(١) الكتب:

- د. أحمد الجربيع، النظرية الديمقراطية، وزارة الشئون السياسية والبرلمانية، مشروع دعم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الديمقراطية الأردنية والتنمية، المملكة الأردنية الهاشمية، د.ت.
- د. سعاد الشرقاوي، نسبية الحريات العامة وانعكاسها على التنظيم القانوني، دار النهضة العربية، ١٩٧٩.
- د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، د. د. ن.، ٢٠٠٧.
- د. عبد الله سهل ماضي العتيبي، النظام العام للدولة المسلمة دراسة تأصيلية مقارنة، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ٢٠٠٩.
- د. عبد الحميد متولي، الحريات العامة نظرات في تطورها وضماناتها ومستقبلها، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤.
- د. قادري عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٢.
- د. كرم خميس، هايدي علي الطيب، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الأنسان، ط١، القاهرة، ٢٠١٤.
- د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٢٢٧.
- د. وليد قاسم، أحمد خميس أحمد السمبختي، التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، جمهورية مصر العربية، ٢٥ مايو ٢٠٢٢، موقع الاسترجاع: https://rb.gy/ee8vnt في (١ ديسمبر ٢٠٢٣)
- وائل السواح، الديمقراطية، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، ط١،٢٠١٤، موقع الاسترجاع: https://2u.pw/E1MLEG في (١ ديسمبر ٢٠٢٣).

(٢) البحوث:

- أحمد كربوش، إشكالية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٣.
- الأمم المتحدة، الأمين العام: المبادئ الديمقراطية في جوهر خطة التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠، أخبار الأمم المتحدة، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، موقع الاسترجاع: https://rb.gy/phsauk في (١ ديسمبر ٢٠٢٣)
- الأمم المتحدة، حقوق الأنسان: مكتب المفوض السامي، ما هي حقوق الإنسان؟، الشرعية

الدولية لحقوق الإنسان: لمحة تاريخية والعهدان الدوليان. موقع الاسترجاع: https://2u.pw/58kuMi في (١ ديسمبر ٢٠٢٣)

- د. بوقرين عبد الحليم، د. سالم حوة، لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتحقيق المصالحة والسلام: لجنة الحقيقة والمصالحة لجنوب إفريقيا، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد ٢، العدد ٢، الجزائر، ٢٠١٩.
- د. سوزي محمد رشاد عبد العزيز، آليات التحول الديمقراطي من المنظور الإسلامي، الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية، مجلد ٣٠، عدد ١، القاهرة، ٢٠١٣.
- شريف صورية، قياس الديمقراطية: إشكالية المؤشرات والمعايير، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد ٨، العدد ١، الجزائر،٢٠٢١.
- د. عروبة جبار الخزرجي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
- عواد عباس الحردان، الحقوق والحريات العامة: إطار مرجعي، مجلة أهل البيت عليهم السلام، عدد ١٣، كربلاء، العراق، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢.
- د. محمد عاشور مهدي، الديمقراطية في أفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا، دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول- يناير، الجزائر، ٢٠٠٩.
- مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيسوتا، حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان: القرار ٢٠٠٠/٦٧ لجنة حقوق الإنسان الدورة السادسة والخمسين. موقع الاسترجاع: https://2u.pw/6YPUW0I في (١ ديسمبر ٢٠٢٣)
- منظمة العفو الدولية، ما هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولماذا أُصدر؟ موقع الاسترجاع: https://rb.gy/0s52iy في (١ ديسمبر ٢٠٢٣)
- د. مها عبد اللطيف، المجتمع والتحول السياسي في جنوب إفريقيا حتى عام ١٩٩٩، مجلة دراسات دولية، مجلد ٨، عدد ٣١-٣٢، العراق، ٢٠٠٦. موقع الاسترجاع: https://rb.gy/899mat في (١ ديسمبر ٢٠٢٣)
- د. هادية حيياوي، العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، يونية ٢٠١٥.

(٣) الإعلانات والاتفاقات الدولية والقوانين:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩. موقع الاسترجاع: https://2u.pw/A4xNQ في (١ ديسمبر ٢٠٢٣)
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. موقع الاسترجاع: https://2u.pw/YLiiUmc في (١ ديسمبر ٢٠٢٣)

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، موقع الاسترجاع: https://2u.pw/SJXLG في (١ ديسمبر ٢٠٢٣)

(٤) **التقارير**

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، تقرير مؤشر الديمقراطية العالمي٢٠٢٢، الكويت، د. ت. موقع الاسترجاع: https://2u.pw/QXbk65d في (١ ديسمبر ٢٠٢٣)

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

(1) OUVRAGE SPÉCIAUX

- Andrew Reynolds, Ben Reilly, and Andrew Ellis, Electoral System Design: The New International IDEA Handbook, International IDEA publications, Stockholm, Sweden, 2008.
- Assia Ivantcheva, Michael McNulty, Carol Sahley, Ellen Seats, Electoral Assessment Framework a Tool to Assess Needs, Define Objectives, and Identify Program Options, USAID, March 2021.
- Brian Levy, Alan Hirsch, Vinothan Naidoo, and Musa Nxele, South Africa: When Strong Institutions and Massive Inequalities Collide, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, March 2021.
- Carole Jean Uhlaner, Politics and Participation, International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences (Second Edition), 2015.
- Colm O'Cinneide, Human rights and civil liberties, in book: The UK's Changing Democracy: The 2018 Democratic Audit, November 2018.
- Filipe Carreira Da Silva, Terry N. Clark, and Mónica Brito Vieira, Political Culture, The International Encyclopedia of Political Communication, ed. Mazzoleni Gianpietro, 1st ed., Published by John Wiley & Sons Inc., 2015.
- Gita Welch and Zahra Nuru, Governance for the Future Democracy and Development in the Least Developed Countries, United Nations Development Programme and UN-OHRLLS, 2006.
- Government of the Netherlands, the Principles of Government Communication, Rijkioverheid, Directive 01-03-2017.
- Jan W. van Deth, What Is Political Participation?, Oxford Research Encyclopedia of Politics, Oxford University Press, 22 November 2016. Available on the website: https://2u.pw/ZxXllQy(last accessed 1 December 2023).
- Mahnaz Afkhami, Ann Eisenberg, Leading to action: A Political Participation Handbook for Women, Women's Learning Partnership for Rights, Development, and Peace (WLP), USA, 2010.

- National Democratic Institute for International Affairs, Democracy and the Challenge of Change a Guide to Increasing Women's Political Participation, 2010, Washington D.C., USA.
- Nations Unies, Appui du Système des Nations Unies aux Efforts Déployés par les Gouvernements pour Promouvoir et Consolider les Démocraties Nouvelles ou Rétablies: Rapport du Secrétaire général, Assemblée générale, Distr. Générale A/51/512, 18 octobre 1996.
- Paula Becker, Jean-Aimé A. Raveloson, Qu'est-ce que La Démocratie ? Kmf-Cnoe & Nova Stella, la Friedrich-Ebert-Stiftung (FES) et la collaboration de Ketakandriana Rafitoson, Antananarivo, septembre 2008.
- Rosemary A. DiCarlo, Principles and Types of UN Electoral Assistance, United Nations: Focal Point for Electoral Assistance, Under-Secretary-General for Political and Peace building Affairs, 1 March 2021, Ref. FP/01/2012 as revised on 1 March 2021.
- S.W.R. de A. Samarasinghe, Democracy and Democratization in Developing Countries, Series on Democracy and Health, Development Studies Program, The American University & Institute for International Research Washington D.C. and International Centre for Ethnic Studies, Kandy, Sri Lanka, July 1994.
- The Carter Center, Election Obligations and Standards Manual, A Carter Center Assessment Manual, Second Edition, 2023.
- The U.S. Department of Justice's Global Justice Information Sharing Initiative (Global), Privacy, Civil Rights, and Civil Liberties Policy Templates for Justice Information Systems, USA, February 2008.
- United Nations, Toolkit on Disability for Africa: Participation in Political and Public Life, Division for policy Development (DSPD), Department of Economic and Social Affairs (DESA), November 2016.
- United Nations, United Nations: e-Government Survey 2008 from e-Government to Connected Governance, Department of Economic and Social Affairs, Division for Public Administration and Development Management, New York, 2008.
- V.V.V. Nagendra Rao, Political Science, Directorate of Distance Education, University of Jammu, Jammu, India, 2021.
- World Economic Forum, The Future of Government: Lessons Learned from around the World, Global Agenda Council on the Future of Government, Geneva, Switzerland, 2011.

(2) THÈSES

- Daouda Ouédraogo, Démocratisation des Etats et garantie internationale des droits démocratiques : essai sur une contribution des organisations internationales, thèse de doctorat en Droit Public, Université de Bordeaux, 2019.

(3) ARTICLES

- American Friends Service Committee, Transitional Justice Mechanisms: Lessons Learned from Truth and Reconciliation Commissions, Report on the international conference of the same title held in Bujumbura, Burundi in August 2011, Burundi office, August 2011.
- Daniela Pastarmadzhieva, Majority/Plurality Systems: The Choice of Least Developed Countries?, Trakia Journal of Sciences, vol. 17, Suppl. 1.
- David Jan McQuoid-Mason, The Genesis of Street Law in South Africa, International Journal of Public Legal Education, vol. 1, no1, October 2017. Available on the website: https://2u.pw/6Wf13Ey (last accessed 1 December 2023).
- David McQuoid-Mason, Loyd Lotz, Lindi Coetzee, Street Law: Democracy for All - Learner's Manual, 2nd ed. ،2017.
- Frances Ridout, Review of Street Law: Democracy for All - Learner's Manual, International Journal of Public Legal Education, vol. 2, no 1, 2018. Available on the website: https://2u.pw/XXlmSFe (last accessed 1 December 2023).
- International Center for Transitional Justice, What Is Transitional Justice?. Available on the website: https://rb.gy/nzis5h (last accessed 1 December 2023).
- Julien Damon, Classements et déclassements de la démocratie dans le monde, Constructif, vol. 61, no 1, 2022. Available on the website: https://2u.pw/EWji6NI (last accessed 1 December 2023).
- Lee Arbetman, Street Law, Inc.: Context, History and Future, International Journal of Public Legal Education 2, no1, June 2018. Available on the website: 10.19164/ijple.v2i1.705 (last accessed 1 December 2023).
- Lenta Patrick, Amnesty and Retribution, Public Affairs Quarterly, vol.32, no 2, 2018. Available on the website: https://2u.pw/ImGgZx8 (last accessed 1 December 2023).
- Marion E. Doro, Democratization in Africa: A Preliminary Assessment, USAID Bureau for Africa, Office of Sustainable Development, vol. 5, no 2, summer 1996.
- Mark Kingsley Chinonso, Elections and Democratic Consolidation in Nigeria: 2015 General Election in Perspective, Paper Presented at the Youth Forum for Good Governance and Election Support in Nigeria, At Prof. Dora Akunyili Center (Women Development Center, Awka), Anambra State, Nigeria, 5 th - 6 th Oct. 2015.

- Muhammad Imran Ali, The Role of Street Law in Preventing Child Sexual Abuse in Indo-Pak-Lessons from South Africa, Nirma University Law Journal, vol. 9, issue 1, December 2019.
- Participedia, Case: Street Law's "Democracy for All". Available on the website: https://2u.pw/4Q0gV4N (last accessed 1 December 2023).
- Patricia Grande Montana, Lessons from the Carnegie and Best Practices Reports: A Look at the Street Law Program as a Model for Teaching Professional Skills, St. John's Legal Studies Research Paper no 08-0157, Journal of Practical and Clinical Law, vol. 11, no 2, 2009.
- Richard Grayson and others, Protecting Civil Liberties, Policy Paper 44, Liberal Democrats, London, 2001.
- Seán G. Arthurs, Street Law: Creating Tomorrow's Citizens Today, Lewis & Clark Law Review, vol. 19:4, 2015.
- Sri Nuryanti, Democracy and its Rollback: Addressing Some Challenges of the Flawed Democratic Countries, European Journal of Social Sciences, vol. 4, issue 1, January - June 2021.
- Stephen Fisher, Political Culture, Social Capital and Democracy. Available on the website: https://2u.pw/Qghe6qz (last accessed 1 December 2023).
- Stephen Wizner, the Law School Clinic: Legal Education in the Interests of Justice, Faculty Scholarship Series. Paper 1843, Fordham Law Review, vol. 70, 2001-2002.
- Street Law, Inc., Street Law's History. Available on the website: https://n9.cl/ (last accessed 1 December 2023).
- Street Law, Inc., who-we-are: about. Available on the website: https://2u.pw/Ykh652o (last accessed 1 December 2023).
- The Economist Intelligence Unit (EIU), Democracy Index 2022: Frontline Democracy and The Battle for Ukrain, London, 2023.
- Valentyna Goshovska, Iurii Kisiel, Lyudmyla Lukina, Olga Gorulko, & Ihor Nehulevskyi, Development of Democratic Values as a Basis for the Consolidation of Modern Ukrainian Society, Amazonia Investiga, vol .11, issue 57, September 2022. Available on the website: https://2u.pw/R6gNooe (last accessed 1 December 2023).

List of references

References in Arabic:

(1) books:

- Dr. Ahmed Al-jarabie, democratic theory, Ministry of political and Parliamentary Affairs, European Union Support Project for Jordanian democratic institutions and development, Hashemite Kingdom of Jordan, Dr. T.
- Dr. Souad al-Sharqawi, the relativity of public freedoms and their reflection on legal regulation, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1979.
- Dr. Suad al-Sharqawi, political systems in the contemporary world, Dr. Dr. N. ،2007.
- Dr. Abdullah Sahl Madi Al-Otaibi, the general system of the Muslim state, a comparative study, the House of treasures of Seville, Riyadh, 2009.
- Dr. Abdel Hamid Metwally, public freedoms: a look at their development, guarantees and future, Maarif establishment, Alexandria, 1974.
- Dr. Kadri Abdelaziz, human rights in international law and international relations contents and mechanisms, Dar Houma for printing, publishing and distribution, Algeria, 2002.
- Dr. Karam Khamis, Heidi Ali El-Tayeb, transitional justice in Arab contexts, Arab Organization for Human Rights, Vol.1, Cairo, 2014.
- Dr. Noman Ahmed Al-Khatib, mediator in political systems and constitutional law, House of culture publishing and distribution, 2011, p.227.
- Dr. Walid Kassem, Ahmed Khamis Ahmed Al-sambakhti, democratic transition in South Africa, Arab Democratic Center for Strategic, Economic and political studies, Arab Republic of Egypt, May 25, 2022, Retrieval website: https://rb.gy/ee8vnt on (December 1, 2023)
- Wael Al-Sawah, democracy, citizen's house for publishing and distribution, Damascus, Vol. 1, 2014, Retrieval website: https://2u.pw/E1MLEG on (December 1, 2023).

(2) research:

- Ahmed karboush, the problem of democratic transition: a theoretical study, Journal of legal and Economic Research, Volume 6, Issue 1, 2023.
- United Nations, Secretary-General: democratic principles at the core of the 2030 Agenda for Sustainable Development, United Nations News, September 15, 2016, Retrieval website: https://rb.gy/phsauk on (December 1, 2023)
- United Nations, Human Rights: Office of the High Commissioner, What are human rights, International legitimacy of human rights: A Brief History and the international

covenants. Return location: https://2u.pw/58kuMi on (December 1, 2023)
- Dr. Buqrin Abdul Halim, Dr. Salem Houa, truth and reconciliation commissions as a mechanism for reconciliation and peace: the South African Truth and Reconciliation Commission, tabna Journal for Academic Scientific Studies, Vol.2, No.2, Algeria, 2019.
- Dr. Suzie Mohamed Rashad Abdel Aziz, mechanisms of democratic transformation from the Islamic perspective, the uniqueness in Islamic and Arab Research, Vol. 30, No. 1, Cairo, 2013.
- Cherif Soria, measuring democracy: the problematic of indicators and criteria, the researcher Journal for Academic Studies, Vol.8, No. 1, Algeria, 2021.
- Dr. Oruba Jabbar Al-Khazraji, international human rights law, House of culture for publishing and distribution, Amman, 2010.
- Awad Abbas Al-Hardan, public rights and Freedoms: a frame of reference, Ahl Al-Bayt Magazine, Issue 13, Karbala, Iraq, September 20, 2012.
- Dr. Mohamed Ashour Mahdi, democracy in Africa: the experience of democratic transition in the Republic of South Africa, notebooks of politics and Law, first issue - January, Algeria, 2009.
- Human rights Library University of Minnesota, status of the international covenants on human rights: resolution 67/2000 Commission on human rights fifty-sixth session. Return location: https://2u.pw/6YPUW0I on (December 1, 2023)
- Amnesty International, what is the Universal Declaration of human rights,and why was it issued Return location: https://rb.gy/0s52iy on (December 1, 2023)
- Dr. Maha Abdullatif, society and political transformation in South Africa until 1999, Journal of International Studies, Vol.8, No. 31-32, Iraq, 2006. Return location: https://rb.gy/899mat on (December 1, 2023)
- Dr. Hadiya Hayawi, transitional justice and democratic transition, researcher Journal for academic studies, sixth issue, June 2015.

(3) declarations, international agreements and laws:
- Convention on the elimination of all forms of discrimination against women, adopted by the United Nations General Assembly on 18 December 1979. Return location: https://2u.pw/A4xNQ on (December 1, 2023)
- The Universal Declaration of human rights adopted by the United Nations General Assembly on 10 December 1948. Return location: https://2u.pw/YLiiUmc on (December 1, 2023)
- International Covenant on civil and Political Rights, Retrieval site: https://2u.pw/SJXLG on (December 1, 2023)

(4) reports

- General Secretariat of the Supreme Council for planning and development, world Democracy Index report 2022, Kuwait, Dr. T. Return location: https://2u.pw/QXbk65d on (December 1, 2023)

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع **الصفحة**

مقدمـة ٢٦٩١
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الديمقراطية ٢٦٩٧
المطلب الأول: ماهية برنامج قانون الشارع ٢٦٩٨
الفرع الأول: مفهوم برنامج قانون الشارع ٢٦٩٨
الفرع الثاني: نشأة برنامج قانون الشارع ٢٧٠٠
المطلب الثاني: التطور التاريخي لبرنامج قانون الشارع ٢٧٠٣
الفرع الأول: التطور الداخلي لبرنامج قانون الشارع ٢٧٠٣
الفرع الثاني: التطور الدولي لبرنامج قانون الشارع ٢٧٠٦
المبحث الثاني: تطبيق برنامج قانون الشارع كآلية لتعزيز الديمقراطية: تجربة دولة جنوب إفريقيا ٢٧١٠
المطلب الأول: برنامج قانون الشارع والديمقراطية ٢٧١١
الفرع الأول: تعريف الديمقراطية ٢٧١١
الفرع الثاني: المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية ٢٧١٤
المطلب الثاني: برنامج قانون الشارع وتعزيز الديمقراطية في دولة جنوب إفريقيا ... ٢٧٢٣
الفرع الأول: تاريخ التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا ٢٧٢٣
الفرع الثاني: دور برنامج قانون الشارع في التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا ٢٧٢٧
المبحث الثالث: فعالية برنامج قانون الشارع في تجربة دولة جنوب إفريقيا في ضوء مؤشر الإيكونوميست ٢٧٣٠
المطلب الأول: فعالية برنامج قانون الشارع في ضوء المعايير المؤسسية لمؤشر الإيكونوميست ٢٧٣٤
الفرع الأول: العملية الانتخابية والتعددية ٢٧٣٤
الفرع الثاني: عمل الحكومة ٢٧٤٠
المطلب الثاني: فعالية برنامج قانون الشارع في ضوء المعايير الموضوعية لمؤشر الإيكونوميست ٢٧٤٦
الفرع الأول: المشاركة السياسية ٢٧٤٦
الفرع الثاني: الثقافة السياسية الديمقراطية ٢٧٥١

الفرع الثالث: الحريات المدنية ٢٧٥٦
الخاتمة ٢٧٦٤
قائمة المراجع ٢٧٦٨
فهرس الموضوعات ٢٧٧٧